International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

تسليح أكراد العراق: محاربة تنظيم الدولة، واستدراج الصراع

تقرير الشرق الأوسط رقم 158 | 12أيار/مايو 2015
ترجمة من الإنجليزية

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149
1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38
Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. المشهد السياسي المنقسم للأكراد 4

آ. معاً يقفون منقسمين 4

ب. سلاسل قيادية منفصلة 7

ج. ملعب لإيران وتركيا 10

III. الغرب يعود: التدخل بالوكالة 14

IV. التبعات غير المقصودة للمساعدات 17

آ. استراتيجية متغيّرة مع تدفق الأسلحة 17

ب. تغذية نزعة الولاء الحزبي الكردي 19

ج. صراع متصاعد على المناطق المتنازَع عليها 20

د. الصراع الذي لم تتم تسويته بين بغداد وأربيل 22

هـ. تلاشي الحدود مع سورية 23

V. الخلاصة: نحو مقاربة جديدة 26

الملاحق

أ. خارطة الانتشار العسكري الكردي في شمال العراق 28

ب. شكل بياني للعلاقات الكردية الداخلية في شمال العراق 29

ج. حول مجموعة الأزمات الدولية 30

د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2011 31

ه. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 33

الملخص التنفيذي

الدول الغربية التي انتظمت في تحالف صُمِّم لهذه الغاية، قدّمت على وجه السرعة المساعدات العسكرية لأكراد العراق لمواجهة هجوم صاعق شنّه تنظيم الدولة في حزيران/يونيو 2014. غير أن هذه الدول أخفقت في وضع استراتيجية للتعامل مع تبعات تسليح الكيانات داخل الدولة العراقية التي تزعم هذه البلدان أنها تدعم وحدتها. بدلاً من صياغة رد عسكري قوي وموحّد للتهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة، فإن تعزيز قدرات القوات الكردية سرّعت من تشظّي الكيان السياسي الكردي، وزاد من حدة التوترات بين هذه القوى من جهة والجماعات غير الكردية من جهة أخرى في المناطق المتنازع عليها وقوّى شوكة القوى الساعية للانفصال عن العراق. ثمة مخاطرة في أن تطيل المساعدة العسكرية بهذه الطريقة من أمد الصراع مع تنظيم الدولة، وأن يفاقم من صراعات أخرى طويلة الأمد وأن يتسبب في صراعات جديدة. ثمة حاجة لمقاربة جديدة تُجري مراجعة للجهود السابقة وتبني عليها من أجل تحويل القوات الكردية إلى مؤسسة احترافية.

رغم المخاوف الغربية، فإن من غير المرجح أن يعزز القيام بذلك من فرص تحقيق الاستقلال للأكراد. لقد أصبحت الأحزاب الكردية أكثر، وليس أقل، اعتماداً على تحالفاتها مع تركيا وإيران منذ ظهور تنظيم الدولة. تركيا، وهي الدولة القادرة على منح الأكراد مصدراً مستقلاً للإيرادات من مبيعات النفط سيحتاجونه إذا تحركوا بشكل فعال نحو الاستقلال، لم تشر إلى أنها مستعدة للقيام بذلك، بل أكّدت على الدوام على أنها ترغب في المحافظة على وحدة العراق. كما أن الممارسة الراهنة للدول الغربية المتمثلة في تقديم الأسلحة للأكراد من خلال بغداد وتشجيع الجانبين على تسوية نزاعاتهما العالقة حول صادرات وإيرادات النفط ستبقي الإقليم الكردي داخل العراق. بالفعل، فإن تطوير قوة عسكرية كردية احترافية شرط ضروري للتنسيق الفعّال مع حكومة بغداد وللتعاون المشترك ضد تنظيم الدولة ولإعداد خطة سياسية لما بعد تنظيم الدولة.

تستند المساعدات العسكرية التي يقدّمها التحالف إلى الاعتقاد بأن تقديم الأسلحة والتدريب للقوات الكردية، المعروفة بالبشمركة، سيحسّن من أدائها في مواجهة تنظيم الدولة، وهي فكرة يسارع القادة الأكراد لنشرها والترويج لها. إلاّ أن الوضع المتغيّر للسياسات الكردية العراقية يقدّم صورة أكثر غموضاً؛ حيث إن الحزبين المهيمنين المتنافسين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، يبتعدان فعلياً عن الاتفاقية الاستراتيجية الإطارية التي كانت قد حققت الاستقرار لعلاقاتهما بعد فترة من الصراع وسمحت لهما بتشكيل جبهة موحّدة أمام الحكومة المركزية وكذلك أمام إيران وتركيا المجاورتين. أضف إلى ذلك أن قائديهما التاريخيين، مسعود برزاني وجلال طالباني، باتا في خريف مسيرتهما السياسية، ما يدفع بصراع على السلطة داخل نخب الحزبين.

ولذلك فإن هذه لحظة تعتريها الكثير من الهشاشة. بدلاً من تعزيز الوحدة والمؤسسات الكردية، فإن آخر تجليات "الحرب على الإرهاب" تثير توترات قاتلة وتقوّض كل التقدم الذي تحقق في تحويل البشمركة إلى قوة عسكرية حيادية سياسياً تخضع لسلسلة قيادة واحدة. كما أنه يمهّد الطريق لتجدّد التدخل الخارجي في الشؤون الكردية، خصوصاً من قبل إيران ويشجع الأكراد على محاولة السيطرة على مزيد من الأراضي وعلى الموارد في المناطق التي يدّعون أنها جزء من إقليمهم الذي يتمتع بالحكم الذاتي، مما يزيد من تعقيد علاقاتهم مع جيرانهم العرب السنّة وحكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي.

ظاهرياً، وبعد تقديم المساعدات العسكرية في البداية للحزب الديمقراطي الكردستاني في آب/أغسطس 2014، فإن المساعدات العسكرية الغربية قُدّمت حتى الآن لحكومة إقليم كردستان، وبموافقة مسبقة من بغداد. لكن عملياً، فإن تقديم الأسلحة من قبل مجموعة من المانحين يتم بشكل أحادي، وغالباً دون تنسيق وكذلك دون شروط فيما يتعلق بتوزيعها واستخدامها على خطوط الجبهة. ونتيجة لذلك، فإنها عادت بالفائدة بشكل غير متناسب على الحزب الديمقراطي الكردستاني، القوة المهيمنة في أربيل، عاصمة الإقليم، وبالتالي دفعت الاتحاد الوطني الكردستاني إلى المزيد من الاعتماد على المساعدات العسكرية الإيرانية والتحالف مع حزب العمال الكردستاني، المنظمة الكردية المتمرّدة العاملة في تركيا. وفي هذا السياق، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، الشريكان الرسميان في حكومة وحدة وطنية، لم يظهرا ميلاً يذكر لتوزيع الأدوار أو القيام بعمليات مشتركة، وفضّلا حتى الآن التنافس بدلاً من التنسيق. نتيجة لذلك، فإن القوات الكردية كانت أقل فعالية في محاربة تنظيم الدولة مما كان بوسعها أن تكون.

في حين ربط أعضاء التحالف المساعدات العسكرية بالقبول بالدور السيادي للحكومة المركزية في توزيع هذه المساعدات، فإنهم يخاطرون بمصلحتهم المعلنة في المحافظة على وحدة العراق. بالفعل، فإنهم ومن خلال الإخلال بالتوازن الهشّ بين الأكراد أنفسهم، وبين الأكراد والعرب السنة وبين الأكراد وحكومات بغداد،

وطهران وأنقرة، فإنهم يخاطرون بإضعاف هذه الحكومة. علاوة على ذلك، فإنهم بتمكين القوات الكردية التابعة للأحزاب، فإنهم يسرّعون بتداعي مؤسسات الدولة ويسهّلون التدخل الخارجي. بالنظر إلى الهشاشة والتشظّي اللذان باتا يعتريان العراق، فإن بوسع المرء أن يتساءل وحسب كيف يمكن لتدفق المزيد من الأسلحة إلى هذا البلد أن يجعله أقوى. بدلاً من ذلك، فإن الدول الأعضاء في التحالف، والتي تعمل بالتنسيق مع بعضها بعضاً، ينبغي أن تقنع الأحزاب الكردية باستكمال عملية توحيد أجهزتها العسكرية، والأمنية والاستخباراتية في هيكلية واحدة غير حزبية وذلك بتمكين الألوية المشتركة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والعناصر الأكثر احترافية في البشمركة؛ والتعاون مع الجهات الفاعلة من غير الأكراد في المناطق المتنازع عليها؛ ووضع خطة لما بعد تنظيم الدولة مع الحكومة المركزية تعزز التعاون الأمني في هذه المناطق وتدفع قُدماً عملية تسوية وضعها من خلال المفاوضات.

لقد حان الوقت كي ترتّب قيادة إقليم كردستان بيتها الداخلي. يمكن لها أن تفرح بالدعم المؤقت في حربها ضد تنظيم الدولة، إلاّ أن المشاكل القديمة سرعان ما ستعود، ويمكن أن تشكل تهديداً أكثر خطورة على استقرار الإقليم من أي تهديد يمكن لتنظيم الدولة نفسه أن يشكله.

التوصيات

إلى حكومات الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في التحالف:

1. تأسيس قيادة مركزية للتحالف يتم من خلالها تقديم الدعم العسكري لأكراد العراق وتكليف هذه القيادة بما يلي:

آ) تنسيق تقديم الأسلحة لقوات البشمركة الكردية وتدريبها عليها من قبل الدول الأعضاء في التحالف؛

ب) ضمان أن يتم توزيع الأسلحة وأن تستخدم بشكل حصري من قبل الألوية المشتركة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني؛

ج) اشراك وزير شؤون البشمركة وقادة الألوية من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في التكتيكات العسكرية واستخدام الأسلحة المقدّمة من التحالف؛

د) جعل الدعم العسكري مشروطاً بتنسيق العمليات ضد تنظيم الدولة مع الجهات الفاعلة غير الكردية في المناطق المتنازع عليها ومع حكومة العبادي، ووضع خطة مع حكومة العبادي لمرحلة ما بعد تنظيم الدولة تنص على استعادة المؤسسات المحلّية وقوات الأمن في هذه المناطق.

إلى وزير شؤون البشمركة وقيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني:

2. تأسيس غرفة عمليات مشتركة تجمع الوزير، وقادة الألوية المشتركة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والأجهزة الأمنية المعنية لوضع استراتيجية أمنية وطنية كردية تسهّل تسليم المساعدات العسكرية التي يقدّمها التحالف.
3. الاستمرار في إدماج القوات شبه العسكرية في الألوية المشتركة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني التابعة لسلسلة قيادة واحدة والامتناع عن نشر القوات غير النظامية ضد تنظيم الدولة.
4. تحسين التنسيق مع حكومة العبادي والجيش العراقي بشأن تقديم الأسلحة والتدريب لحكومة إقليم كردستان.
5. استكمال إدماج الأجهزة العسكرية، والأمنية والاستخباراتية للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في حكومة إقليم كردستان.

إلى رئاسة إقليم كردستان:

6. تشجيع توحيد المؤسسات في حكومة إقليم كردستان بشكل عام ووزارة شؤون البشمركة بشكل خاص وتحريرها من سيطرة الأحزاب.
7. إشراك حكومة العبادي في الترتيب لمستقبل المناطق المتنازع عليها والمؤسسات المحلّية والامتناع عن إطلاق الدعوات لاستقلال الأكراد.
8. مضاعفة الجهود لتنسيق العمليات الأمنية الإقليمية لحكومة إقليم كردستان مع حزب العمال الكردستاني والقوات المتحالفة معه.

إلى الحكومة العراقية:

9. وضع استراتيجية أمنية مشتركة مع حكومة إقليم كردستان لمواجهة تنظيم الدولة، والعمل مع حكومة الإقليم لتسوية النزاعات العالقة حول صادرات النفط واعتمادات الموازنة.

إلى الحكومتين التركية والإيرانية:

10. دعم جهود التحالف الرامية إلى مأسسة قوات البشمركة وتعزيز تعاونها مع الحكومة المركزية.

بغداد/أربيل/بروكسل، أيار/مايو 2015

تسليح أكراد العراق: محاربة تنظيم الدولة واستدراج الصراع

I. مقدمة

من أجل مواجهة صعود تنظيم الدولة[1] في شمال العراق، حشد الفصيلان الكرديان الرئيسيان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، الدعم العسكري من تحالف يضم 60 دولة شُكِّل لمحاربة التهديد الجهادي. ويقدَّم هذا الدعم كحل مؤقت، دون وجود استراتيجية شاملة. المخاطرة هي أن هذا ربما يساعد في وقف تقدّم تنظيم الدولة، لكنه قد يعزز أيضاً سيطرة الأكراد على المناطق الغنية بالنفط والغاز المتنازَع عليها والتي يزعمون منذ وقت طويل أنها لهم، وهو ما يسهم في توتير وضع محلي متقلّب أصلاً؛[2] وتوسيع الفجوة الملحوظة في صفوف الأكراد والتي تلحق الضرر بمعركتهم ضد تنظيم الدولة وتسمح بالتدخل الإقليمي؛ وتُفاقِم التوترات بين حكومة إقليم كردستان وبغداد التي يمكن أن تهدد وحدة الدولة والبلاد.[3]

فرض تنظيم الدولة وجوده أولاً في العراق في مطلع عام 2014، ومن ثم وسّع سيطرته على الأراضي في سائر المناطق التي تقطنها أغلبية من العرب السنة. في 5 كانون الثاني/يناير، دخل المسلحون مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار.[4] بعد أربعة أشهر، تحرّك التنظيم بسرعة البرق عبر الحدود السورية فاستولى على الموصل، وتكريت والعديد من المناطق المحيطة بهما، في الوقت الذي تبخرت فيه وحدات الجيش العراقي.[5] بحلول تموز/يوليو، كانت خارطة العراق قد أصبحت مجزأة على نحو دراماتيكي؛ حيث كانت الحكومة المركزية قد فقدت السيطرة على جزء كبير من البلاد، باستثناء العاصمة والجنوب؛ وبات تنظيم الدولة يحكم المناطق التي يقطنها العرب السنة في وسط وشمال غرب العراق؛ في حين استغلت قوات حرس إقليم كردستان (البشمركة) تفكُّك الجيش للاستيلاء على بعض المناطق المتنازَع عليها، بما في ذلك مدينة كركوك.[6]

أغرق التقدم العسكري الدراماتيكي الذي حققه تنظيم الدولة بغداد في حالة من الفوضى السياسية. تعمّقت التوترات العرقية والطائفية التي كانت قد أدّت إلى ظهور تنظيم الدولة، حيث انخرطت الفصائل الشيعية والكردية في حشد الأنصار باسم الدفاع عن المجموعات التي تمثلها لمواجهة التهديد الناشئ في المناطق ذات

---

[1] يُعرَف تنظيم الدولة أيضاً بالدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش. ويُشار إليه في العالم العربي في كثير من الأحيان بتنظيم الدولة أو "بالتنظيم المعروف بالدولة الإسلامية"، للإشارة إلى أنه منظمة وليس دولة.

[2] الدستور العراقي يعرِّف المناطق المتنازَع عليها بشكل غير مباشر وذلك بتحديد المنطقة الخاضعة للولاية القانونية لحكومة إقليم كردستان. الدستور المؤقت، أو القانون الإداري الانتقالي لعام 2004، اعترف في المادة 53 (أ) بحكومة إقليم كردستان في المناطق التي كانت تديرها حتى الغزو الأمريكي عام 2003. الدستور الدائم لعام 2005 استوعب المادة 53 (أ)، وبالتالي فإن الولاية القانونية الرسمية لحكومة إقليم كردستان تبقى كما كانت قبل حرب عام 2003، حصراً داخل إقليم كردستان. المادة 58 من القانون الإداري الانتقالي والمادة 140 من الدستور تشيران إلى "مناطق متنازع عليها" لكنها لا تُعرّفها أو تُسمّيها، باستثناء كركوك. استناداً إلى المادة 53 (أ)، فإن هذه المناطق تقع خارج المنطقة التي كانت تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان قبل 19 آذار/مارس 2003، وبالتالي فهي خارج ما يعرف بالخط الأخضر. ولذلك فإن هذا الخط يبقى قانونياً هو حد الإقليم إلى أن يتغير الوضع القانوني للمناطق المتنازَع عليها. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 88، "العراق والأكراد: مشكلات على خط الزناد"، 8 تموز/يوليو 2009، الفصل الرابع، الفقرة أ حول الخط الأخضر "المتلاشي". انظر الخارطة في الملحق أ.

[3] حول التفريغ المتزايد للدولة العراقية، انظر أيضاً بيان مجموعة الأزمات، "هزيمة الدولة العراقية: انتصارات على مراحل"، 26 آذار/مارس 2015.

[4] انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 150، "العراق: صفقة 'خاسرة' في الفلوجة"، 28 نيسان/أبريل 2014.

[5] إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 38، "الشيطان الجهادي في العراق،" 20 حزيران/يونيو 2014. لمراجعة خريطة توسّع تنظيم الدولة عبر الحدود السورية العراقية، انظر *The New York Times*, 3 July 2014.

[6] في الشمال، تفكّكت ثلاث فرق رئيسية في الجيش العراقي على الأقل كانت تنتشر في المناطق المتنازَع عليها (الفرقتان الثانية والثالثة في نينوى، والرابعة في صلاح الدين وكركوك)، وفي معظم الأحيان تركت أسلحة استولى عليها تنظيم الدولة أو قوات البشمركة. قوات البشمركة استولت على مواقع الجيش في خانقين وقرة تبة (محافظة ديالى)؛ وطوز خورماتو وكفري (صلاح الدين)؛ ومناطق شرق الموصل (سهل نينوى) وغرب الموصل (سنجار وزمار، بما فيها حقل نفط عين زالة)؛ ومدينة كركوك، ومطارها (العسكري) وحقول نفط كركوك (قبة بابا، وقبة أفانا وباي حسن). بدأت حكومة إقليم كردستان بإرسال النفط من حقول كركوك شمالاً إلى قبة خورمالة وما بعدها من خلال خط الأنابيب الاستراتيجي لإقليم كردستان إلى ميناء جيهان التركي على المتوسط في كانون الثاني/يناير 2015. كان نفط كركوك يتدفق في الماضي غرباً إلى بيجي ومن هناك عبر خط الأنابيب العراقي الاستراتيجي إلى جيهان، إلاّ أن هذا الخط قُطع مع وصول تنظيم الدولة. انظر تقرير النفط العراقي، 7 كانون الثاني/يناير 2015، والخارطة في الملحق أ أدناه.

الأغلبية العربية السنية. ومع تهديد المسلحين بالزحف نحو الجنوب، أصدر آية الله العظمى علي السيستاني، الزعيم الأكبر للشيعة في العالم، دعوة إلى السلاح نتج عنها حشد آلاف المتطوعين الشيعة في ميليشيات الدفاع الذاتي، التي سميت "الحشد الشعبي".[7] في بغداد، سعى رئيس الوزراء نوري المالكي، الفائز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان/أبريل 2014 والذي كان من المتوقع تمديد ولايته رغم سجله السيء في الحكم والذي أدى إلى مزيد من الانقسامات،[8] في أوساط شيعة العراق من خلال دعمه الصريح للحشد الشعبي وإعلانه حالة الطوارئ. في الشمال، أعلن مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان، نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة الكردية وأعلن أن الاستقلال بات الآن هدف الأكراد.[9]

استمر السياسيون العرب السنة في استقطاب التشكك وانعدام الثقة العميقين من المجموعات التي يفترض أنهم يمثلونها، والتي بدت مشلولة بحشرها بين خيارين غير مقبولين يتمثلان في تنظيم الدولة المتطرف من جهة والحكومة الإسلامية الشيعية في بغداد، من جهة أخرى، ما دفع ببعضهم لتكرار المطالبة التي تخبو حيناً وتعود للظهور حيناً آخر بالحصول على إقليم خاص بهم يتمتع بالحكم الذاتي.[10] زادت إيران من حضورها في العراق، مع اضطلاع ضباط من الحرس الثوري الإيراني بقيادة العمليات العسكرية ودعم الميليشيات الشيعية التي سرعان ما حلّت محلّ وحدات الجيش العراقي التقليدية في تعزيز دفاعات العاصمة والانتشار على طول خط الجبهة ضد تنظيم الدولة.

في آب/أغسطس، وضعت اندفاعة عسكرية ثانية لتنظيم الدولة، هذه المرة في الأراضي المجاورة مباشرة لإقليم كردستان، حداً لعدة أسابيع من المواجهة بين الجهاديين والمقاتلين الأكراد على طول خط غير محدّد يبلغ طوله 1000 كم شمال العراق من الحدود السورية إلى الحدود الإيرانية. في 3 آب/أغسطس، هاجم تنظيم الدولة مناطق يسيطر عليها الأكراد وتقطنها الأقلية الإيزيدية في محافظة سنجار (الذين تعتبرهم الأحزاب الكردية أكراداً)[11] والمناطق العربية ـ الكردية المختلطة المحيطة ببلدة مخمور، مخترقة دفاعات الأكراد وأصبحت على مرمى حجر من حدود إقليم كردستان وعلى بعد حوالي 45 كم من عاصمته، أربيل.[12] في حين لا تتوافر أدلة على أن أربيل وأجزاء أخرى من إقليم كردستان كانت هدف هجوم تنظيم الدولة، حيث إن نجاحه كان يعتمد على حشد الدعم في المناطق العربية السنية استناداً إلى مظالم محلية عميقة، فإن سرعة الهجوم وقربه من المناطق الكردية أحدث حالة من الهلع.[13] القيادة الكردية برّرت الانتكاسة التي تعرضت لها قواتها بسوء المعدات ووجهت مناشدة دولية.[14] سرعة الرد كانت مذهلة وتناقضت مع حالة اللامبالاة التي أُظهرت خلال تعاظم قوة تنظيم الدولة في الأشهر السابقة، بما في ذلك اندفاعته المذهلة وصولاً إلى وسط العراق في حزيران/يونيو. ذُكِر أن إيران، وخلال ساعات، قدمت دعماً عسكرياً.[15] ليلة الثامن من آب، شنّت

---

[7] BBC World, 13 June 2014. أتت دعوة السيستاني على شكل فتوى ملزمة. رغم أنها وُجّهت إلى العراقيين بشكل عام، فإن أثرها الأكبر كان على الشيعة، ما عمّق الانقسام الطائفي.

[8] منحت الانتخابات التشريعية التي أجريت في نيسان/أبريل 2014 تحالف دولة القانون بزعامة المالكي أكبر عدد من الأصوات (89 من أصل 328). تأخرت إعادة تنصيبه كرئيس للوزراء بسبب الخلافات بين القوى السياسية الشيعية المتنافسة، لكن في مطلع حزيران/يونيو كان هو المرشح المحتمل.

[9] في 27 حزيران/يونيو، وفي مؤتمر صحفي مع وزير خارجية المملكة المتحدة وليام هيغ، أعلن برزاني أن المادة 140 من الدستور العراقي، التي تضع ترتيبات عملية "التطبيع"، والتعداد العام والاستفتاء لتسوية مسألة المناطق المتنازَع عليها، "تم تنفيذها وانتهت، ولن نتحدث عنها مجدداً". موقع رئاسة إقليم كردستان (www.presidency.krd)، 28 حزيران/يونيو 2014، في 1 تموز/يوليو، اقترح إجراء استفتاء على الاستقلال. BBC, 1 July 2014.

[10] انظر *Financial Times*, 4 July 2014.

[11] الإيزيديون هم جماعة دينية وقومية من المتحدثين باللغتين الكردية والعربية تستند معتقداتها التوفيقية إلى الزردشتية. الأكراد عموماً يعتبرون الإيزيديين أكراداً، إلاّ أن العديد من الإيزيديين يرفضون ذلك ويقولون إنهم أقلية منفصلة.

[12] خلال ذلك الأسبوع، اخترق تنظيم الدولة خطوط البشمركة في ثلاث بلدات في نينوى (بارتلا، وغوير ومخمور) في قطر يبلغ حوالي 67 كم شمال غرب، وغرب وجنوب غرب أربيل. كما خسر الأكراد أيضاً سنجار، وزمار، وبشيقة، وهي بلدات تقع حول سد الموصل في محافظة نينوى، وجدولة في محافظة ديالى والسد (الذي عادت واستولت عليه بمساعدة عسكرية أمريكية بعد 10 أيام).

[13] متذكراً ذلك الهلع، قال أحد سكان أربيل، "أغلقنا أنا وأسرتي باب منزلنا علينا بعد سماعنا الأخبار بأن مقاتلي داعش باتوا على بعد كيلومترات قليلة من المدينة. قالت الشرطة بأنه ينبغي أن نبقى هادئين، ولذلك مكثنا في الداخل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2014. مستثمر لبناني له أعمال في إقليم كردستان ذكر أن 70% من موظفيه من بغلادش هربوا من أربيل، ونسي معظمهم تصاريح الإقامة الخاصة بهم في استعجالهم للخروج من المدينة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، أيلول/سبتمبر 2014.

[14] مسرور برزاني، ابن الرئيس مسعود برزاني ورئيس جهاز الاستخبارات في الحزب الديمقراطي الكردستاني، قال بشأن تنظيم الدولة: "بعد استيلائهم على جميع الأسلحة من الجيشين السوري والعراقي، أصبحوا تنظيماً أقوى بكثير وبات لديهم من الأسلحة أكثر مما لدى البشمركة، ونتيجة لقوة النيران التي يمتلكونها، كانت لهم اليد العليا في بعض ميادين المعارك". BBC, 14 August 2014، انظر https://www.youtube.com/watch?v=EhpP4R7vEa4.

[15] مسؤول إيراني رفيع قال إن بلاده كانت قد قدّمت مساعدة عسكرية فورية لبرزاني، قبل أن توجّه الولايات المتحدة أولى ضرباتها الجوية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طهران، كانون الأول/ديسمبر 2014.

الولايات المتحدة الجولة الأولى من ضرباتها الجوية مستهدفة مواقع تنظيم الدولة قرب مخمور، بينما أرسلت تعزيزات عسكرية لقوات البشمركة.[16] فرنسا والمملكة المتحدة تبعتها بتقديم الحماية الجوية والمساعدات العسكرية والتدريب للبشمركة.[17]

استغلت الدول الغربية الفرصة للتشجيع على إيجاد بديل للمالكي، الذي كان يشكّل حكومة ليبقى رئيساً للوزراء لفترة ثالثة. ونجحت في ذلك، نظراً إلى أن إيران، التي توافقت مصالحها مع مصالح تلك الدول، وافقت على إيجاد مرشح إسلامي شيعي آخر ليحل محله. وكان ذلك المرشح حيدر العبادي، وهو أيضاً عضو في حزب الدعوة الإسلامي لكنه شخص، على عكس المالكي، كان قد قضى معظم حياته ابتداءً من مرحلة الشباب في الغرب وكان معروفاً بدعمه لمقاربة أكثر تمثيلاً في السياسة. وكانت الفكرة أن وحدها حكومة قادرة على إشراك العرب السنة في الحياة والمؤسسات السياسية في البلاد يمكن أن تؤدي إلى تهميش وإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة.

بصرف النظر عن الدعم العسكري المباشر، فإن الأمر الملفت كان سرعة إيصال ذلك الدعم، والافتقار إلى استراتيجية سياسية متكاملة لتنسيقه والفشل في مراقبة أين ذهب أو كيف تم استخدامه ـ وهي ممارسة معيارية في المساءلة في معظم العلاقات القائمة بين الجهات المانحة والجهات المستقبِلة استناداً إلى المتطلبات القانونية، وخضوع ذلك للمراجعة البرلمانية. هل كان هناك حسابات ضمنية مفادها أن محاربة تنظيم الدولة تفوق أي آثار جانبية سلبية ناجمة عن توزيع الأسلحة على الكيانات داخل الدولة العراقية؟ هل كان أحد يعرف ما قد تكون تلك الآثار؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن النقاشات جرت بشكل رئيسي خارج الميدان العام.

ظاهرياً، كان الأكراد هم أكبر الرابحين، حيث إن الأزمة سرّعت في إحداث تغيير دراماتيكي في كيفية النظر إليهم وإلى دورهم في المنطقة. طالما نُظِر إليهم كأقلية مقموعة لا حول لها ولا قوة تسعى لبعض الحكم الذاتي في مواجهة رهانات كبيرة لغير صالحهم - وهو تصوّر سعى قادتهم السياسيين بنشاط لترويجه[18] ـ وحامل موثوق للواء القيم الغربية العلمانية في محاربة الأيديولوجيا الظلامية والعنف الذي تنطوي عليه الأصولية الإسلامية المتطرّفة. رغم ذلك، ثمة ما يدعو إلى القلق من أن المساعدات الغربية للأكراد، وكذلك المساعدة الإيرانية للمجموعات الكردية، تُسرِّع في تفكك السياسة الكردية العراقية الذي بدأ قبل ظهور تنظيم الدولة بكثير وتمهّد الطريق لصراعات جديدة حتى في الوقت الذي تُخفق فيه في تسوية الصراعات الراهنة.

---

[16] شنّت الولايات المتحدة أربع جولات من الضربات الجوية 4، 8 آب/أغسطس، وأرسلت مساعدات عسكرية مباشرة للأكراد، وبالتعاون مع المملكة المتحدة وفرنسا، رمت مساعدات إنسانية من الجو في سنجار. كما بدأت بتشكيل تحالف من 60 دولة لمحاربة تنظيم الدولة. بعض هذه الدول اكتفى بتقديم المساعدات الإنسانية؛ بينما قدّمت دول أخرى الأسلحة والتدريب للبشمركة. فرنسا والمملكة المتحدة شنّت ضربات جوية اعتباراً من أيلول/سبتمبر، واستراليا اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر، وكندا اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر. من القوى الإقليمية، شاركت البحرين، والأردن، وقطر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة؛ بينما ظلت تركيا خارج التحالف؛ وإيران، رغم أجندتها المعادية لتنظيم الدولة، لم تتم دعوتها للانضمام. دول أخرى، مثل هولندا وبلجيكا، قدّمت دعماً جوياً.

[17] لقد كانت الولايات المتحدة وألمانيا أكبر مقدّمتين للأسلحة لأكراد العراق. بين آب/أغسطس وشباط/فبراير 2014، أعلنت الولايات المتحدة أنها قدّمت ما تتجاوز قيمته 3 مليون دولار من المعدات في 60 رحلة جوية، بما في ذلك 15,000 قنبلة يدوية، و 40 مليون طلقة رشاش خفيف ومتوسط، و 18,000 بندقية هجومية، و 45,000 قذيفة هاون. *Rudaw*, 2 February 2015. تعهّدت ألمانيا بتقديم الأسلحة لتسليح 4,000 جندي وقدّمت قاذفات 'ميلان' مضادة للدروع بعيدة المدى، وأسلحة مضادة للدبابات، وعربات مقاومة للألغام، وبنادق هجومية، ورشاشات ثقيلة، وقاذفات صواريخ ثقيلة، وقنابل يدوية، ومسدسات، وخوذات ودروع شخصية. لقد درّبت الولايات المتحدة، وألمانيا، وبريطانيا، وهولندا وإيطاليا البشمركة على استعمال قاذفات 'ميلان' والرشاشات الثقيلة. *Die Welt*, 9 January 2015; and Michael Knight, "The Long Haul: Rebooting U.S. Security Cooperation in Iraq", January 2015, and "U.S. support to Peshmerga: Too Little, Too Late?", 29 March 2015, both Washington Institute on Near East Policy.

[18] فلاح مصطفى، وزير الخارجية في حكومة إقليم كردستان، قال، "خلال زيارتي إلى أوروبا، أوضحت في العديد من المقابلات أننا علمانيون ومتوازنون. لا نفرض ارتداء الحجاب على النساء كما في إيران، ولا نجبرهن على خلعه كما في تركيا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

II. المشهد السياسي المنقسم للأكراد

آ. معاً يقفون منقسمين

منذ خروجه من ظل نظام صدام حسين عام 1991، تشكّل إقليم كردستان بعمق من خلال حكم الحزبين السياسيين الرئيسيين فيه، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، استناداً إلى صراعهما على مدى عقود من أجل التحرر القومي.[19] بعد أول انتخابات برلمانية في أيار/مايو 1992، بينما اضطلع الحزبان بمهمة الحكم، أبقيا السلطة الحقيقية في يد الحزبين، بدعم من قوات الأمن في كلا الحزبين. استناداً إلى الاختلافات التاريخية، والثقافية واللغوية، تمدد الحزب الديمقراطي الكردستاني في محافظتي أربيل ودهوك، في حين كان معقل الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية وأيضاً، بعد الغزو الأمريكي عام 2003، محافظة كركوك، خارج إقليم كردستان في المناطق المتنازَع عليها.

وفيما يعكس بشكل تقريبي نتائج الانتخابات، فإن الحزبين اتفقا على تقاسم وزارات الحكومة الجديدة مناصفة وعُيِّن في كل وزارة نائب للوزير من الحزب المنافس. سرعان ما تبين عدم نجاح ذلك الترتيب؛ وبعد عامين اندلع القتال بين الحزبين على إيرادات الجمارك. في عام 1996، أخرج الحزب الديمقراطي الكردستاني، بمساعدة من الجيش العراقي، الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل، وتركه ينشئ حكومة منفصلة في السليمانية. عندما أطاحت الولايات المتحدة بصدام، كان ذلك الترتيب القلق قد ترسّخ، رغم أن الأحزاب كانت قد توصّلت إلى تسوية بوساطة أمريكية. حتى عندما أسسا حكومة مشتركة لإقليم كردستان في أربيل، احتفظا بنظامين متوازيين بحكم الأمر الواقع في الحكم، واحتفظ كل منهما بأجهزته العسكرية والأمنية، وأنماط الإحالة وقواعد الترفيع والتراتبية سواء بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية أو مقاتلي البشمركة، بشكل يفرض الولاء للحزب في سائر مفاصل الحكومة.

في عام 2007، توصّل الحزبان إلى "اتفاق استراتيجي" وهو في الواقع اتفاق شخصي بين الزعيمين برزاني وطالباني ـ أكد ترتيب التقاسم مناصفة سواء في الحكم أو في توزيع الموارد، ووعد بتوحيد الإدارات والأجهزة العسكرية والأمنية بشكل تدريجي تحت سقف حكومة إقليم كردستان.[20] ومنذ ذلك الحين، تعاون الحزبان في المسائل ذات المصلحة المشتركة، مثل احتواء الأطراف التي تتحداهما من خارج الحزبين، والتعبير عن موقف مشترك حول المناطق المتنازَع عليها وتنسيق مقاربة موحّدة للعلاقات مع بغداد، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بسياسات متمايزة لمناطق كل منهما. علاوة على ذلك، فقد طوّر كل منهما علاقات سياسية واقتصادية مختلفة مع شركاء إقليميين مختلفين ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا، والاتحاد الوطني الكردستاني مع إيران. بشكل عام، وإضافة إلى الاختلافات الأيديولوجية (الحزب الديمقراطي الكردستاني محافظ وذو قاعدة قبلية، بينما يتبنى الاتحاد الوطني الكردستاني خطاً اجتماعياً ـ ديمقراطياً ينزع إلى العالمية)، والقواعد الاجتماعية المنفصلة، والتنافس الداخلي والمناظير المتباعدة في السياسة الخارجية، فإن الحزبين باتا يمثّلان واقعاً أشبه بالتوأم السيامي للمشهد السياسي الكردي في العراق.[21]

لحوالي عقد من الزمن ظلّت حكومة إقليم كردستان مبنية على هذا الأساس ثنائي القطب، وقد حافظ هذا على المصالح المحلية والإقليمية في حالة من التوازن وشكل ضماناً للاستقرار. لكن بمرور الوقت، تبين أن هذه الترتيبات غير مستدامة. ازدهر الإقليم اقتصادياً (استناداً إلى اقتصاد نفطي ناشئ وارتفاع حاد في معدلات الاستثمار الخارجي)، إلاّ أن الفساد المحمي من المستويات العليا في الأحزاب (خصوصاً فيما يتعلق بالأراضي)، والواسطة والمحسوبية القائمة على الولاء الحزبي وفشل القيادة بتجديد تركيبتها والتواصل مع الأجيال الجديدة بدأت بالانسياب إلى جميع مفاصل المجتمع الكردي.

بدأت التصدّعات بالظهور أولاً في الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي أسس المنشقّون عنه عام 2009 "غوران" (الحركة من أجل التغيير). استندت شعبية غوران ونجاحه الانتخابي كحزب سياسي ذلك العام إلى إداناته العلنية والشعبوية للممارسات السياسية المستندة إلى الوصاية والمحسوبية لدى كلا الحزبين؛ وبالنظر

---

[19] تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946 على يد الزعيم القبلي المُلاّ مصطفى برزاني. في عام 1975، انشق العضو البارز في الحزب جلال طالباني احتجاجاً على هيمنة قبيلة برزاني، وأسس الاتحاد الوطني الكردستاني، وهي الحركة ذات التطلعات الاشتراكية.".

[20] للمزيد حول العلاقات بين الأحزاب الكردية، انظر الشكل في الملحق ب.

[21] محلل سياسي كردي مستقل قال، "الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني لديهما من الروابط المشتركة أكثر مما يربطهما بالقوى السياسية الأخرى في كردستان. لقد نشأا معاً، وقاتلا بشكل منفصل ضد نفس العدو [نظام صدام حسين]. وكان ماضيهما يتمحور حول التنافس المتبادل. لقد طوّرا هيكليات تراتبية متشابهة ولهما نفس المطالب بالقيادة في كردستان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عزيز برزاني، أربيل، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (Syracuse, 2005).

إلى أصوله، فإنه شكّل تهديداً لهيمنة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية على وجه الخصوص.[22] إلاّ أنه تلقى ضربة خلال الربيع العربي عام 2011، عندما اندفع الشباب الأكراد، الذين تأثروا بمواطنيهم العرب، إلى شوارع السليمانية وساحاتها لإدانة احتكار الحزب الديمقراطي الكردستاني/الاتحاد الوطني الكردستاني للسياسة وتوزيع الموارد.

تحمّل الاتحاد الوطني الكردستاني وطأة هذا التحدي. كان قد أُضعِف أصلاً بسبب النزاعات الداخلية، مع تقاعد زعيمه العجوز والمريض من السياسة، ومع تخلّي الحزب عن مبادئه الاجتماعية ـ الديمقراطية الأصلية، ومع تبنّيه لممارسات خصمه، الحزب الديمقراطي الكردستاني من حيث الواسطة والمحسوبية في أوساط العائلة الحاكمة وغياب الديمقراطية الداخلية.[23] شكّلت الانتخابات البرلمانية لحكومة إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2013 أدنى المستويات التي وصل إليها الاتحاد الوطني الكردستاني في تاريخه، حيث جاء غوران في المرتبة الثانية، مباشرة بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني.[24] حرم انهياره الجزئي الحزب الديمقراطي الكردستاني من شريكه الاستراتيجي، وعرّض للخطر استمرار الاتفاق الذي كان قد ضمن الاستقرار لعقد من الزمن.

نظراً لعدم امتلاك غوران لقوات عسكرية وأمنية خاصة به، في حين أن الاتحاد الوطني الكردستاني لا يزال يحتفظ بمثل تلك القوات، رغم تراجع قوّتها، فإن غوران لم يتمكن من أن يصبح الشريك الاستراتيجي الجديد للحزب الديمقراطي الكردستاني، حتى مع انضمامه إلى تشكيل الحكومة في حزيران/يونيو 2014. في الوقت الذي حصل فيه على حقائب رئيسية (بشكل خاص الشؤون المالية وشؤون البشمركة)، فإنه أخفق في فرض سيطرته العملياتية على المؤسسات التي كانت مليئة بالموظفين الإداريين والأمنيين الذين كانت ولاءاتهم في مكان آخر، وبالتالي فقد جاذبيته التي اكتسبها كمناهض للوضع الراهن، وهي الجاذبية التي كان يتمتع بها لدى قواعده.[25]

غذّى ضعف الاتحاد الوطني الكردستاني تطلعات الحزب الديمقراطي الكردستاني القديمة لقيادة السياسة الكردية سواء داخل أو خارج العراق. وقد ترجم ذلك إلى محاولة واضحة لوضع غوران تحت جناحه، وتصعيد التوترات مع العراق حول السياسة النفطية وإظهار القوة في المناطق التي يقطنها الأكراد في سورية.[26] خشية خسارة ثقله السياسي، سعى الاتحاد الوطني الكردستاني لتعزيز تحالفه مع إيران. وقد كان هذا تكتيكاً أثبت فعاليته بالنسبة للأكراد على مدى عقود في مسعاهم للّعب على اختلافات القوى الإقليمية والاستفادة منها في صراعهم مع خصومهم المحليين وللبقاء والازدهار.[27] لكن هذه المرة لقي ذلك تشجيعاً بحكم تنامي الدور الإيراني في الشؤون العراقية المحلية، وخصوصاً منذ انسحاب القوات العراقية في أواخر عام 2011.

حمّل كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني المسؤولية لبعضهما بعضاً لتعريض الاتفاق الاستراتيجي للخطر. أحد المشرّعين السابقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني قال:

---

[22] غوران عبارة عن تحالف غير وثيق للمنشقين عن الاتحاد الوطني الكردستاني، خصوصاً في دوائره العليا، وفي أوساط الطبقة الوسطى الاحترافية في السليمانية التي تزدري حكم الأحزاب القائم على البشمركة.

[23] أحد الأنصار السابقين للاتحاد الوطني الكردستاني أشار بازدراء إلى الاتحاد الوطني الكردستاني بوصفه "الاتحاد الوطني للشركات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، أيلول/سبتمبر 2014.

[24] في أول اختبار يخضع له، وهي الانتخابات التشريعية الكردية لعام 2009، فاز غوران بـ 22% من الأصوات، وأصبح القوة الرئيسية بعد القائمة الموحدة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. بعد 4 سنوات، عندما ترشح ممثلو الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على قائمتين منفصلتين، جاء ثانياً بحصوله على 24% من الأصوات مقابل 17% للاتحاد الوطني الكردستاني. لم يتمكن الاتحاد الوطني الكردستاني من الاستفادة من شعبيته النسبية في كركوك، التي تقع خارج إقليم كردستان، وبالتالي لم تشارك في الانتخابات.

[25] في 19 حزيران/يونيو 2014، قرر غوران للمرة الأولى المشاركة في الحكومة، وحصل على 4 وزارات هي المالية، وشؤون البشمركة، والتجارة والصناعة، والشؤون الدينية. أحد مستشاري رئيس البرلمان حمل مسؤولية فشل حزبه في إصلاح وزارة المالية لقرار بغداد بوقف دفع مخصصات الموازنة، وحمل مسؤولية فشله في إصلاح وزارة شؤون البشمركة للصراع مع تنظيم الدولة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 29 كانون الثاني/يناير 2015. أحد أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني قال، "أضعف غوران دوره كحزب معارضة راديكالي بسبب طموحاته في الحكم. فشل في أن يحل محل الاتحاد الوطني الكردستاني كثقل موازٍ للحزب الديمقراطي الكردستاني. أما الآن ومع احتضانه للحزب الديمقراطي الكردستاني، فهو يخاطر بأن يصبح أضعف وأضعف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. Kamal Chomani, "The Challenges Facing Gorran to Change", Kurdish Policy Foundation, 5 September 2014.

[26] للمزيد حول التورط السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في المناطق التي يقطنها الأكراد في سورية، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 136، "أكراد سورية: صراع داخل الصراع"، 22 كانون الثاني/يناير 2013، الجزء الرابع.

[27] تشكل تحالف وثيق بين الاتحاد الوطني الكردستاني وإيران خلال الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين، واشتركا في حملات عسكرية منسقة داخل العراق.

لقد حدث تغيّر جذري في توازن القوى داخل كردستان العراق، وهذا يهدد استقرار المنطقة. إن الاتحاد الوطني الكردستاني هو الجسد المريض في كردستان. لقد أغرقت اضطراباته الداخلية وعلاقته بإيران ... حكومة إقليم كردستان في أزمة عميقة. ينبغي أن يتصرف الاتحاد الوطني الكردستاني بمسؤولية وأن يعيد تركيز سياساته على القضية القومية الكردية بدلاً من مصالح بعض أعضائه.[28]

عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني قال:

لقد انتهى الاتفاق الاستراتيجي لتقاسم السلطة مناصفة. عندما دخل غوران المشهد، انسحب الاتحاد الوطني الكردستاني من الحكومة. الحزب الديمقراطي الكردستاني جعل الأمور أسوأ بعقد صفقات مع غوران، والدعوة للاستقلال وانتهاج سياسة نفطية مستقلة، مؤدياً بذلك إلى نشوء التوترات مع بغداد، وطهران وأنقرة. ينبغي على الحزب الديمقراطي الكردستاني تغيير سياسته الموجهة نحو انتهاز كل فرصة لتعزيز قوة الحزب والحزب فقط.[29]

ظهور تنظيم الدولة لم يقرّب بين الحزبين، ولم يؤد إلى إعادة إحياء الاتفاق الاستراتيجي أو تشجيع الحزبين على بناء مؤسسات مستقلة عن الأجهزة المرتبطة بالأحزاب. ازداد الاستقطاب الحزبي في السياسة الكردية. وفاقم الصراع من المنافسة المعتملة تحت السطح بين قيادتي الحزبين وداخل كل قيادة ورجّح كفة التوازن الداخلي لصالح أعضاء المكتب السياسي ذوي العقلية الأمنية، ومكّنهم على حساب أولئك الذين شكلوا تقليدياً جسراً بين المتنافسين. انتهج الرئيس برزاني سياسته الخاصة به، وروّج لنفسه بوصفه زعيماً لجميع الأكراد، واقترح وضع البشمركة الكردية العراقية تحت قيادة واحدة بقيادته وطرح اقتراحاً أكثر طموحاً يتمثل في تشكيل مظلة كردية (تضم بشمركة كردية سورية)، ودعا صراحة للاستقلال، وبذلك أثار الانتقادات حتى داخل حزبه. داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، عزز الصراع مع تنظيم الدولة التنافس الداخلي بين فروع قبيلة برزاني، ومكّن المسؤولين الأمنيين الأقرب للرئيس الذين يريدون له أن يكون زعيماً لكل الأكراد ويدعمون الدعوة للاستقلال.[30]

عزز الصراع ثقة الاتحاد الوطني الكردستاني بنفسه،[31] بينما جعل الانقسامات الداخلية أكثر حدة لصالح الشخصيات الأمنية التي تعتمد على دعم إيران مقابل القادة الذين نسجوا علاقات دولية أكثر تنوعاً وتوازنا.[32] بتوجيه إيراني، مهّد الاتحاد الوطني الكردستاني الطريق لمشاركة حزب العمال الكردستاني في الشؤون الكردية العراقية ونشر قوات بشمركة خاصة به في كردستان السورية لدعم الأعضاء السوريين في حزب العمال الكردستاني، أي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd وجناحه العسكري، قوات حماية الشعب، في كوباني. عزز هذا من قوة إيران هناك وفاقم من انقسامات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بالنظر إلى سعيهما لتحقيق مشاريع متأثرة بشركاء إقليميين مختلفين. في حين يعمل الحزب الديمقراطي الكردستاني على كبح جماح حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/قوات حماية الشعب وتشكيل ثقل موازٍ لهما في الجوار ويحظى في ذلك بدعم قوي من تركيا، فإن وجود الاتحاد الوطني الكردستاني في

[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[29] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 23 كانون الثاني/يناير 2015.

[30] لقد كان الصراع الرئيسي داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني بين مسرور برزاني، ابن مسعود، ورئيس جهاز الاستخبارات، ونيشرفان برزاني، ابن شقيقه الأكبر الراحل ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان. في حين أن الأخير لم يضطلع بدور مباشر في محاربة تنظيم الدولة، فإن الأول أصبح القائد العام للعمليات الأمنية وحصل على صلاحيات اتخاذ قرار رئيسية، بعد والده، والقدرة على تشكيل السياسة الداخلية والإقليمية لحكومة إقليم كردستان. أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الموالين لمسرور سخر من عدم اضطلاع نيشرفان بدور في الشؤون الأمنية واصفاً إياه بـ "قائد جبهة منزله". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دهوك، 26 كانون الثاني/يناير 2015. محلل تربطه صلات قوية بالحزب الديمقراطي الكردستاني قال عن صراعاته الداخلية: "لقد نسج نيشرفان علاقات مع إيران، وتركيا، والاتحاد الوطني الكردستاني وحتى حزب العمال الكردستاني. بالنسبة له، فإن الاستقلال ليس أولوية. لكن مسعود يريد أن يؤسس دولة قبل وفاته وقد جعل مسرور سلفه الطبيعي للاستمرار على مسيرته". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 30 كانون الثاني/يناير 2015.

[31] "إذا شارك الاتحاد الوطني الكردستاني في الانتخابات اليوم، فإنه سيفوز". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سعدي بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، أربيل، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. مُلّا بختيار، وهو أيضاً عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني قال: "بعد [الانتخابات البرلمانية العراقية في] نيسان/أبريل 2014، أصبح الاتحاد الوطني الكردستاني الحزب الأول في إقليم كردستان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[32] لقد كان الصراع الداخلي في الاتحاد الوطني الكردستاني بين الشخصيات الأمنية في المكتب السياسي الذين قادوا المقاومة ضد صدام وتمتعوا بالدعم الإيراني والأعضاء التكنوقراطيين. وقد كانت حصيلة هذا الصراع واضحة في اختيار مرشّح الاتحاد الوطني الكردستاني لرئاسة العراق في آب/أغسطس 2014. الشخصيات الأمنية مثل مُلّا بختيار وهيرو طالباني (زوجة الرئيس السابق) همّشا برهم صالح، الشخصية الموالية للغرب والذي بنى علاقات جيدة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ما أدى إلى تحييد ترشيحه. محلل تربطه صلات قوية بالاتحاد الوطني الكردستاني قال، "أرادت إيران إنقاذ الاتحاد الوطني الكردستاني بأي ثمن، وبفعل ذلك راهنت على 'خيلها الأوفر حظاً' في المكتب السياسي، الأشخاص الذين ربطتهم علاقة بإيران منذ وقت طويل. لماذا يثقون بالآخرين الذين تربطهم علاقات وثيقة بالغرب؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

سورية يسعى لضمان اعتماد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/قوات حماية الشعب الاستراتيجية على إيران.[33] النظام السياسي الهجين لحكومة إقليم كردستان يستند إلى فهم مفاده أن كل حزب مستقل فعلياً في مناطقه، بشكل يحدّ من التنافس، والعنف والتدخل الخارجي. إلاّ أن قيادتي الحزبين باتت مجزأة اليوم. تتبنى الفصائل المتنافسة رؤى مختلفة لمستقبل حزبها وإقليمها؛ وتسعى لاحتلال موقع في الصراعات على الخلافة داخل الحزبين؛ وتحتفظ بعلاقات إقليمية متباينة، بينما تواجه تدنياً في شرعيتها في المجتمع. لقد أصبحت عملية صنع القرار بشأن تهديد تنظيم الدولة مسألة حزبية بقدر ما هي مسألة عسكرية، وتخضع للأجندات المحلية والإقليمية المعقدة للفصائل. وهذا ما يعرّض استقرار إقليم كردستان للخطر. على حد تعبير أحد قادة الاتحاد الوطني الكردستاني:

> لقد انتهى الاتفاق الاستراتيجي، ودخلنا مرحلة جديدة. نحن بحاجة الآن لإيجاد صيغة جديدة، طريقة جديدة لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الحزبين. الوحدة هي السلاح الأقوى للدفاع عن أي أمة.[34]

ب. سلاسل قيادية منفصلة

الانتماءات السياسية للبشمركة عميقة جداً. أسس الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحدات شكّلت أجنحتهما العسكرية لمقاومة الحكومة المركزية، وحاربت في تمرّد طويل في ثمانينيات القرن العشرين وانضمت إلى الانتفاضة الشعبية عام 1991. بعد الانسحاب الأحادي للقوات العراقية من معظم المناطق الكردية وتأسيس حكومة إقليم كردستان عام 1992، تطوّر هؤلاء المقاتلون من أفراد في حرب عصابات إلى قوات شبه نظامية. أسّس كلا الحزبين أكاديميات عسكرية، قدّما من خلالها التدريب، ونظّما وحدات عسكرية تقليدية وخرّجا أول دفعة من "ضباط البشمركة". بعد الإطاحة بصدام حسين، أصبحت البشمركة أكثر احترافية بمساعدة أمريكية ومن خلال الخبرة التي اكتسبتها في القتال إلى جانب القوات الأمريكية.[35]

تبرز نقاط فشل الحزبين في بناء مؤسسات حكومية غير حزبية في أبرز أشكالها في القطاع الأمني. في حين اكتسبت البشمركة لبوس المؤسسة العسكرية، فإنها لم تصبح جيشاً كردياً حقيقياً، وهو ما كان يتطلب دمج مقاتلي وضباط كلا الحزبين في قوة واحدة تحت قيادة احترافية غير حزبية. إلاّ أن الكوادر الحزبية تستمر في احتلال مواقع صنع القرار الرئيسية فيما يتعلق باختيار، وتعيين، وترفيع ونشر قوات البشمركة.[36]

إدراكاً منهما لكلفة الانقسام في وجه تنامي قوة الحكومة المركزية العراقية بعد عام 2008، حاول الحزبان تدريجياً إدماج هيكلياتهما المتوازية، إلاّ أن أصعب ما واجهاه كان تحرير أجهزة استخباراتيهما من السيطرة الحزبية. وقد تتوج ذلك عام 2009 بتأسيس وزارة شؤون البشمركة المشتركة والتي قامت على وحدات مختلطة وإنشاء إدارة مخابرات فيها ضباط من كلا الحزبين. تضم الوزارة أقساماً إدارية وعملياتية، لديهما فرق ملحقة بقوات البشمركة في الميدان. متحدّث باسم الوزارة شرح بفخر قائلاً:

> لقد عملنا منذ عام 2009 على تشكيل قوة قوامها 150,000 شخص مقسّمة إلى 12 لواءً، تجمع ضباطاً من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. إذا نظرت إليهم ستجد صعوبة في التمييز بين من ينتمي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن ينتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني. وحدهما اللواءان 70 و 80 لا يزالان تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.[37]

---

[33] انظر الشكل في الملحق ب.

[34] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حاكم قادر، عضو المكتب السياسي، السليمانية، 26 كانون الثاني/يناير 2015.

[35] حول القوات الكردية، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 103، "العراق والأكراد: مواجهة مخاوف الانسحاب"، 28 آذار/مارس 2011، الجزء الرابع. عشية انتفاضة عام 1991، أسس الاتحاد الوطني الكردستاني أول أكاديمية عسكرية في إقليم كردستان، قرب السليمانية؛ وبعد عامين، أسس الحزب الوطني الكردستاني الأكاديمية الثانية في زاخو (محافظة دهوك). ساعد الضباط الأكراد الذين انشقوا عن الجيش العراقي في تنظيم مجموعتي البشمركة في قوات عسكرية ذات هيكلية نظامية، ووضعوا المشاة في أفواج وأحدثوا تنظيماً للضباط البشمركة طبقاً لنموذج الجيش العراقي. انظر Maria Fantappie, "Armée irakienne: histoire d'un tour de passe-passe entre Bagdad et le Kurdistan", Mémoire de l'Institut d'Etudes Politiques de Paris, 25 June 2009.

[36] أظهرت زيارة إلى الأكاديميتين العسكريتين في السليمانية وزاخو قبل وبعد تأسيس وزارة شؤون البشمركة أن ضباط الاتحاد الوطني الكردستاني كانوا يتدربون دائماً في السليمانية، بينما يتدرب ضباط الحزب الديمقراطي الكردستاني في زاخو. ملاحظات لمحلل في مجموعة الأزمات كان يعمل بصفة مختلفة، آذار/مارس 2009، أيار/مايو 2010.

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هلكورد حكمت، المتحدث باسم وزارة شؤون البشمركة، أربيل، 28 أيلول/سبتمبر 2014.

حققت هذه المبادرات نصف نجاح. تم إدماج القوات إدارياً، وسمح ذلك للوزارة بإجراء تحديثات كان هناك حاجة ماسة إليها، وضمت الألوية خريجين من الكليات العسكرية حصلوا على تعليم عسكري احترافي ورغم انضمامهم إلى البشمركة من خلال العلاقات بالحزبين، فإنهم لم يكونوا بالضرورة أعضاء في الحزبين. إلاّ أن أجهزة مخابرات الحزبين (الباراستن التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، والزانياري التابع للاتحاد الوطني الكردستاني) ظلا منفصلين، وكذلك معظم قضايا الاختيار والتعيين الحساسة. وسواء تعلّق الأمر بالوزارة أو بالهيكليات الأمنية للأحزاب، فإن الضباط لا يزالون يرسلون تقاريرهم ويتلقون أوامرهم من قادة الحزبين، الذين يدين لهم هؤلاء بمسيرتهم المهنية العسكرية.

الوزير، الذي أصبح منذ عام 2014 ينتمي إلى حزب لا يمتلك قوة عسكرية، يُعدُّ ممثلاً للوزارة ومتحدّثاً باسمها بشكل ما، دون أن يتمتع بسلطة اتخاذ القرار على وحدات مشتركة اسمياً. أعاد الحزبان توزيع قيادات الفرق المشتركة وقادة الألوية على مبدأ المناصفة، حيث يُعيَّن نائب من الاتحاد الوطني الكردستاني للألوية التي يقودها قادة من الحزب الديمقراطي الكردستاني والعكس بالعكس، إلاّ أن قيادة العمليات على الأرض تتم وفق مناطق النفوذ التقليدية. إن وجود لواء مختلط لا يعني بالضرورة اتخاذ القرارات العملياتية بشكل مشترك أو التعاون الاستخباراتي الكامل. على العكس، فإن الضباط من الحزبين في نفس اللواء يراقبون بعضهم ويكتبون التقارير حول أنشطة بعضهم بعضاً.[38]

كشفت العودة إلى المعارك في حزيران/يونيو 2014 هذه الديناميكيات بشكل أكبر للعالم الخارجي؛ فقد دفعت بالضباط الأكبر والشخصيات الحزبية الشابة إلى مواقع القيادة على خطوط الجبهة وهمّشت خريجي الأكاديميات العسكرية. الآن، تصدر الأوامر من الشخصيات الأمنية في المكتبين السياسيين لكل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى الضباط ذوي الرتب المتوسطة والدنيا في كلا الحزبين. ينتمي قادة الجبهة غالباً إلى المكتب السياسي للحزب ممن يفاخرون عادة بمكانتهم التي اكتسبوها من مقاومة صدام.[39]

يعتمد التعاون بين الحزبين على الأجندات وحسب.[40] قبل ذلك، ومع انسحاب الجيش العراقي من الموصل، وكركوك ومناطق أخرى، تم الاتفاق على الانتشار في المناطق المتنازَع عليها، وتم تقسيم الأراضي جغرافياً. في حين كان الاتحاد الوطني الكردستاني يقود في المناطق المتنازَع عليها في محافظات ديالى، وصلاح الدين وكركوك (من الحدود الإيرانية باتجاه الشمال الأوسط)، تكفّل الحزب الديمقراطي الكردستاني بسهل نينوى غرب الحدود السورية.[41] يتوقف التنسيق عندما تختلف المصالح، كما في كركوك، حيث يريد كلا الحزبان المحافظة على موطئ قدم وتوسيع نفوذهما، أو حيث تختلف الأجندات الإقليمية بشدة؛ وهكذا، فإن الحزب

[38] فيما يعكس السيطرة المحلية للأحزاب وانعدام الثقة المتبادل، قال أحد أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني، "كان من حق الاتحاد الوطني الكردستاني ألاّ يسمح للحزب الديمقراطي الكردستاني بالتدخل من أجل حماية الناخبين"؛ كان قد سمع أنه في مخمور (محافظة نينوى)، حيث تنتشر ألوية مشتركة، "أعطى أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني أوامر باعتقال ضباط الاتحاد الوطني الكردستاني لأسباب أمنية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 25 كانون الثاني/يناير 2015.

[39] محمود سنكاوي، عضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني وقائد سابق في البشمركة، يقود خط الجبهة في منطقة كرميان، جنوب شرق محافظة السليمانية، بمساعدة عبد الغفور، وهو قائد عسكري شاب من الاتحاد الوطني الكردستاني مسؤول على خط جبهة طوز خورماتو. الشيخ سيروان برزاني، عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، يقود الوحدات على جبهة غوير خارج مخمور، بمساعدة قادر قادر، عضو القيادة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني. ملاحظات لمجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2014. محمود سنكاوي، قال مستذكراً مسيرته المهنية وتعيينه حديثاً كقائد على جبهة كرميان، "أصبحت منخرطاً في السياسة كعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1964. منذ عام 1975 [تأسيس الاتحاد الديمقراطي الكردستاني]، وأنا عضو في كومالا [فصيل ماركسي لينيني] وفي عام 1977 أصبحت نائب [جلال] طالباني لشؤون البشمركة. أنا عضو مكتب سياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني. عند بداية الصراع مع داعش، كان من الطبيعي أن أتولى القيادة على الجبهة. لقد قاتلت منذ عام 2000 ضد أنصار الإسلام [مجموعة كردية متطرفة] والقاعدة في كرميان ... دخلت السياسة من الباب العسكري". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، كانون الثاني/يناير 2015.

[40] على حد تعبير محلل يتمتع بصلات وثيقة مع البشمركة، "رغم التوحيد الرسمي، فإن قائد فرقة من الاتحاد الديمقراطي الكردستاني لا يستطيع إجبار ضابط من الاتحاد الوطني الكردستاني على فعل شيء دون موافقة المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني والعكس بالعكس". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 12 كانون الأول/ديسمبر 2014.

[41] تمتد الحدود على مسافة 1050 كيلو متر على الحدود الجنوبية لإقليم كردستان ويمكن تقسيمها إلى أربع مناطق حيث يسيطر كل من الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على منطقتين. يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على الجبهة من الحدود الإيرانية إلى منطقة شمال غرب مدينة كركوك، تتكون من جبهة كرميان (خانقين، السعدية، جلولاء، قرة تابة، كفري، سليمان بيك وطوز خورماتو)، وجبهة كركوك (داقوق، كركوك، دبس وتل ورد). يدير الحزب الديمقراطي الكردستاني المنطقة الواقعة إلى الغرب وحتى الحدود السورية: جبهة الغوير (مخمور، غوير وسد الموصل) وسنجار. انظر الخارطة، الملحق أ.

الديمقراطي الكردستاني، الذي يتمتع بنفوذ أقل تاريخياً في كركوك، أصرّ على هيكلية قيادية حيادية في المنطقة ونشر قواته في حقول النفط شمال غرب المدينة.[42]

لقد أدت هذه النزاعات الحزبية إلى تنامي الاستياء في أوساط أفراد البشمركة. تذمّر أحد الضباط من السيطرة الحزبية على المسائل العسكرية مؤكداً على الحاجة لمراجعة العلاقات المدنية ـ العسكرية:

> نحن بحاجة لقانون ينظّم الاختيار على أساس التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية وليس على أساس الانتماء الحزبي. كما أننا بحاجة إلى قانون يحدد العلاقات بين القادة المدنيين وضباط الجيش، وتحديد معايير التعيين. ونحن بحاجة أيضاً إلى نظام مشترك لجمع المعلومات الاستخباراتية.[43]

تعاني قوات البشمركة من نفس الانقسامات الداخلية التي تعاني منها قيادات الحزبين اللذين يوجهانها. تدير الشخصيات الرئيسية من كلا الحزبين قوات شبه عسكرية إضافة إلى القوات النظامية، وتستعملها لتحل محل القوات النظامية عند الحاجة، لكنها تستعملها أيضاً لحماية المصالح الشخصية للقادة ولتحقيق التوازن مع الوحدات الخاضعة لقيادة شخصيات منافسة، حتى من الحزب نفسه، وفي نفس ميدان المعركة.[44]

تتمثل إحدى نتائج تسييس البشمركة في أن محاربة تنظيم الدولة لا يكون مدفوعاً دائماً بالضرورات العسكرية؛ بل إن انتشار قوات البشمركة، وهجماتها وانسحاباتها تكون في معظم الأحيان نتيجة المعلومات الاستخباراتية المتوافرة للحزب المسؤول أو نتيجة الحسابات السياسية في مواجهة خصمه. إن توسيع نفوذ الحزب على المناطق المتنازَع عليها جزء لا يتجزأ من حالة التنافس هذه. في آب/أغسطس 2014 على سبيل المثال، تفاوض المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني مع زعيم قبلي عربي سنّي على مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في "تحرير" المناطق المحيطة بربيعة في محافظة نينوى ـ التي طالب الحزب منذ أمد طويل بالسيطرة الكردية عليها ـ من أجل تأمين تحالف يمنحه النفوذ المستقبلي على هذه المنطقة الاستراتيجية على الحدود بين العراق والمناطق التي يقطنها الأكراد في سورية.[45]

يؤثر التنافس بين الأحزاب وداخلها بقوة على الجِرَفية والأداء، مما يقوّض أمن المنطقة الكردية. لأجهزة المخابرات التابعة للأحزاب مصادر مختلفة للمعلومات، وقد طوّرت علاقات متميزة مع شركاء إقليميين وتتبادل معهم المعلومات بشكل انتقائي. بالنسبة للبعض، يشكّل هذا عاملاً رئيسياً للهزيمة التي وقعت في سنجار في آب/أغسطس، والتي نتجت عن عدم القدرة أو عدم الرغبة بتبادل الأدلة التي تشير إلى أن تنظيم الدولة على وشك أن يشنّ هجوماً.[46]

---

[42] رغم أن قوات الاتحاد الوطني الكردستاني تسيطر في كركوك، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وافقا على تعيين محمد حاجي محمود، وهو شخصية من السليمانية تنتقد كلا الحزبين كقائد عسكري هناك. أضف إلى ذلك أنه في حين أن قوات الاتحاد الوطني الكردستاني تسيطر بشكل كامل على المناطق الواقعة إلى شرق وجنوب شرق المدينة، فإن قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني تحاول فرض نفسها في الشمال الغربي، خصوصاً حول منطقتي دبس وتل ورد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[43] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. يكون أفراد البشمركة متوسطي ومتدني الرتب عادة أكثر انتقاداً لسيطرة القيادة عليها، حيث يرون أن هذا أحد أهم العوامل التي تؤثر بفعالية المعارك. أحد أفراد البشمركة البالغ من العمر 29 عاماً يقاتل في جلولاء قال: "المشكلة ليست في البشمركة بل في الأحزاب. قائد الفوج من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونائبه من الاتحاد الوطني الكردستاني. حالما تندلع المعركة، نصبح جميعاً أخوة، لكن عندما نعود إلى الانتشار، تظهر المشاكل، والتنافس والمؤامرات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كالار، 23 كانون الثاني/نوفمبر 2015.

[44] على سبيل المثال، فإن كوسرات رسول، أحد كبار قادة الاتحاد الوطني الكردستاني، حوّل وحدة الحماية الخاصة به إلى لواء مكوّن من 2000 إلى 3000 رجل. بافل طالباني، الابن الأكبر لزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال طالباني، يقود قوة جيدة التجهيز لمكافحة الإرهاب (ديزها تيرور)، تنتشر على الأغلب في المناطق الرئيسية المتنازَع عليها مثل كركوك وخانقين. في تموز/يوليو 2014، أرسل نيشرفان برزاني، رئيس وزراء إقليم كردستان وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، قوة الأمن الخاصة به للاستيلاء على حقلي نفط باي حسن وقبة أفانا في كركوك. وفي الشهر نفسه قاد خصمه، مسرور برزاني، عملية للاستيلاء على حقل نفط عين زالة في زمار. يمكن للتنسيق العملياتي أن يكون صعباً حتى داخل الحزب نفسه. عضو متدني المرتبة في الاتحاد الوطني الكردستاني علّق قائلاً: "ليس هناك مكتب واحد أو استراتيجية واحدة داخل المكتب السياسي. لكل عضو مصالحه التي يسعى لحمايتها ويواجه الأوضاع طبقاً لذلك. المشكلة هي أنهم يخلطون مصالحهم السياسية بمصالح البشمركة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 25 كانون الثاني/يناير 2015.

[45] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الأول/ديسمبر 2014. للمزيد، انظر الجزء 4. ج أدناه.

[46] أحد ضباط البشمركة الأعضاء في الاتحاد الوطني الكردستاني زعم أن "الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لا يتبادلان المعلومات بالضرورة. وهذه الحالة تؤدي إلى نشوء فجوات ـ سواء كان ذلك متعمداً أو لا ـ في النظام الأمني على خط الجبهة، وهذا ما يمكن أن يفسر جزئياً على الأقل ما حدث في سنجار [في آب/أغسطس 2014]. أدرك المسؤولون الأمنيون في الاتحاد الوطني الكردستاني ما كان سيحدث لكنهم لم يقدموا هذه المعلومات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

ج. ملعب لإيران وتركيا

تنقسم جغرافيا كردستان العراق بحكم الأمر الواقع إلى منطقتي نفوذ لإيران وتركيا، وتوفّر لكلا الجارين القدرة على السعي لتحقيق أجندتيهما في حين تبقي الأكراد منقسمين في مسعاهم لتحقيق تطلعاتهم بإقامة دولة. وفي الوقت نفسه، فقد أصبح الأكراد حاذقين في استغلال هذه القوة، وحشد الدعم لتحقيق مصالحهم الخاصة، وتحقيق التوازن بين القوتين ومحاولة الحد من نفوذهما في الشؤون الكردية.

في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية من العراق والاندلاع المتزامن، لكن غير المرتبط بذلك، للأزمة السورية، تنامى النفوذ الإيراني في العراق بشكل مستمر. رسّخت طهران بحذر لكن بشكل كامل نفوذها في السياسات الشيعية، وخصوصاً بتعزيز علاقات معمقة ومتمايزة مع حاشية المالكي ومختلف المجموعات الشيعية المعارضة له.[47] أدى اختراقها للمؤسسات الأمنية (وزارتي الأمن الوطني والداخلية وقيادة الجيش) إلى تآكلها التدريجي وتمكين الميليشيات الشيعية العاملة بموازاة القوات النظامية.[48] بحلول عام 2013، تحوّلت الأزمة السورية إلى حرب أهلية، ولم يعد هدف طهران في العراق ممارسة السيطرة السياسية على الحكومة وحسب، بل استعمال موطئ قدمها هناك لحماية نظام الأسد والمحافظة على اتصالها بحزب الله في لبنان.

عندما ظهر تنظيم الدولة فجأة على مسرح الأحداث في عام 2014، صعّدت إيران من انخراطها بشكل دراماتيكي ومكشوف. أصبح تنظيمها، وتعزيزها وتمكينها للميليشيات الشيعية، الذي بدا ملحوظاً عام 2013، مباشراً وصريحاً وأكثر طموحاً مع تفكك وحدات الجيش والشرطة، واندماج بقاياها الأكثر قوة في ميليشيات "الحشد الشعبي" التي يديرها قادة الحرس الثوري الإيراني.[49] بصرف النظر عن التهديد الخطير الذي شكّله تنظيم الدولة لهيمنة إيران في العراق ولوصولها إلى سورية ولبنان، فإن وجود التنظيم سمح لطهران أيضاً بتعزيز سيطرتها على أجهزة الأمن والمخابرات العراقية، إضافة إلى ما تبقى من الجيش، وتولّي العمليات البريّة ضد تنظيم الدولة. مع تعمق انخراط إيران في الجسد السياسي العراقي وشروعها في تشكيله، استعملت علاقاتها مع الأطراف الكردية كأداة للضغط في تعاملها مع بغداد والاحتفاظ بميزة في السياق الإقليمي الأوسع. تماماً كما تتيح لها شراكتها مع حزب العمال الكردستاني في تركيا ممارسة الضغط على أنقرة، فإنها تستخدم علاقاتها مع الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني في سورية، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd، وقوات حماية الشعب التابعة له والاتحاد الوطني الكردستاني في العراق لترجيح التوازن المحلي والإقليمي لصالحها.[50] منح الدعم الإيراني للحزب الديمقراطي الكردي/قوات حماية الشعب الشعور بأن بوسعه تنفيذ مطامحه بتأسيس إقليم كردي في سورية ودفع الحياة من جديد في الاتحاد الوطني الكردستاني بعد أزمة القيادة والهوية التي أصابته.

في العراق، مهّدت حظوظ الاتحاد الوطني الكردستاني المتراجعة الطريق أمام طهران لدعم شخصيات في القيادة متعاطفة مع مصالحها ولإدماج الحزب، الذي تحتفظ معه بعلاقات قديمة، تدريجياً في فسيفساء القوى الموالية لإيران. الدعم السياسي الذي تقدمه إيران يفسّر جزئياً النتائج الجيدة وغير المتوقعة التي حققها حزب

---

[47] أصبح ارتباط العراق بإيران أكثر وضوحاً خلال عام 2013. تعاونت حكومة المالكي بشكل فعال في إرسال المقاتلين الشيعة عبر الحدود إلى سورية للقتال إلى جانب النظام السوري، بينما صعّدت إجراءاتها القمعية في المناطق العربية السنية. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 1473، "الصراع وتحوّلاته في سورية"، 27 حزيران/يونيو 2013، ص. 11-12؛ ورقم 144، "سنة العراق والدولة: فرصة كبرى أو خسارة فادحة"، 14 آب/أغسطس 2013.

[48] كان وجود الميليشيات الشيعية في الجيش والشرطة وسيطرتها عليهما واضحة قبل حزيران/يونيو 2014. في أيار/مايو، لاحظ أحد سكان بغداد قائلاً: "الذين يستطيعون التحرّك بسهولة حالياً هم أفراد عصائب أهل الحق [مجموعة ذات أصول صدرية] تستعمل بطاقات خاصة صادرة عن مكتب رئيس الوزراء وسيارات نوافذها ذات زجاج غامق للمرور بسهولة عبر نقاط التفتيش الأمنية". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، أيار/مايو 2014. في حزيران/يونيو، ذكر أحد موظفي منظمة إنسانية عاملة في بغداد تنسيق العمليات الأمنية مع عصائب أهل الحق، وليس مع الجيش. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، حزيران/يونيو 2014.

[49] يضم "الحشد الشعبي"، إضافة إلى مكوّنات أخرى، فيلق بدر، وهو تشكيل عسكري تم إنشاؤه خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية؛ وسرية السلام، التي تضم أتباع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر؛ وعصائب أهل الحق؛ إضافة إلى سرية خراسان، ولواء العقيدة، ولواء الإمام العباس، ولواء الإمام الحسين ولواء الإمام علي، والمستوحى كل منها من تيار ديني شيعي. Amnesty International, "Absolute Impunity: Militia Rule in Iraq", October 2014.

[50] لقد استغلت إيران تقليدياً قضية الأكراد في تركيا والصراع مع حزب العمال الكردستاني لممارسة الضغوط على أنقرة وأعاقت محادثات السلام بدعمها للعناصر المتطرفة في حزب العمال الكردستاني بقيادة جميل بيك على حساب التيار الأكثر ميلاً للمفاوضات بزعامة مُراد كارايالان. في سورية، مكّن الدعم الإيراني لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd، مكّن الحزب من كبح جماح المعارضة المحلية للنظام في المناطق الكردية. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 151، "الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي pyd"، 8 أيار/مايو 2014، الجزء الرابع.

الاتحاد الوطني الكردستاني في الانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت في نيسان/أبريل 2014.[51] يعتبر مسؤولو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني هذا الدعم ضرورياً لضمان مصالحهم الشخصية والحزبية، أكثر منه مسألة ارتباط أيديولوجي أو تعبيراً عن دعمه للاستراتيجية السياسية لطهران في المنطقة. إلاّ أن البعض بدأ بالتشكيك بحكمة تقييد الحزب بشراكة غير متوازنة مع طهران ترفع شكلياً من حظوظه السياسية في حين أنها تقلص قوته من الناحية الفعلية.[52]

بتعزيز دور الاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد، فإن طهران عزّزت قدرة الحزب على التنافس مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقوّت الوجود الكردي في الحكومة المركزية في العراق وقوّضت اندفاعة برزاني نحو استقلال الأكراد. اتّسعت الفجوة بين الحزبين أكثر مع تعميق الاتحاد الوطني الكردستاني علاقاته مع حزب العمال الكردستاني وجناحه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd، وحدات حماية الشعب، ما عزز القوة المنافسة للحزب الديمقراطي الكردستاني في المناطق الكردية سواء في العراق أو في سورية.[53] فاقم من هذه الديناميكيات أكثر فأكثر الصراع ضد تنظيم الدولة. سارعت إيران لإغاثة الأكراد عندما واجهوا في البداية تهديد تنظيم الدولة في المناطق المتنازَع عليها في آب/أغسطس 2014، وقدموا للاتحاد الوطني الكردستاني المعلومات الاستخباراتية والأسلحة مع احتلال البشمركة لمواقع في محافظات كركوك، وديالى، وصلاح الدين، تماماً كما كانت تقدم ذلك للميليشيات الشيعية في الجنوب.[54] في معاقل الاتحاد الوطني الكردستاني، حاول المستشارون العسكريون الإيرانيون تنظيم وكلائهم العسكريين المختلفين في قيادة موحّدة، مع بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني، والميليشيات الشيعية وحزب العمال الكردستاني ومقاتلي قوات حماية الشعب والذين يستفيدون جميعاً من المعلومات الاستخباراتية للحرس الثوري الإيراني، ومساعدته ومعدّاته.[55] في تشرين الأول/أكتوبر، ظهر القائد في الحرس الثوري قاسم سليماني في صورة علنية إلى جانب مقاتلي البشمركة على خط جبهة كركوك.

بعد رمي إيران لثقلها وراء الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني، أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني معزولاً إلى حد ما، وبالتالي أصبح مجبراً على السعي لإقامة علاقات أوثق مع إيران للتعويض عن اعتماده المفرط على تركيا، التي لم تندفع كإيران لمساعدة شريكها الكردي في آب/أغسطس. لم تترك هجمات تنظيم الدولة على سنجار ومخمور لبرزاني خياراً سوى طلب المساعدة العسكرية الإيرانية، التي وصلت فوراً.

---

[51] فاز الاتحاد الوطني الكردستاني بـ 21 مقعداً، وأتى في المرتبة الثانية بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني بأربعة مقاعد وفاز بـ 9 مقاعد أكثر من غوران. قبل سبعة أشهر، في الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان، كان الحزب في حالة سقوط حر.

[52] حاكم قادر، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، علّق قائلاً: "هناك واقع جيوسياسي لا يمكن تغييره. لإيران حدود طويلة معنا، وهذا يعني مصالح أمنية مشتركة وتجارة أيضاً. علاقة الاتحاد الوطني الكردستاني مع إيران علاقة عميقة. خلال حملة الأنفال [حملات النظام السابق عام 1988 ضد التمرد الكردي]، فتحت إيران حدودها وساعدتنا على النجاة. المسألة ليست ما إذا كان علينا الاحتفاظ بعلاقتنا مع إيران؛ بل هي كيف يكون لنا علاقة متوازنة معها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 26 كانون الثاني/يناير 2015. عضو آخر في الاتحاد الوطني الكردستاني سجّل تحوّلاً رئيسياً في العلاقات الإقليمية للحزب، قائلاً: "عندما كان طالباني لا يزال نشطاً في السياسة، فإنه، وإضافة إلى المحافظة على شراكة خاصة مع طهران، أقام أيضاً علاقة طيبة مع تركيا. اليوم، فقدنا هذا الإرث. نحن بحاجة للتفكير بطريقة أخرى لتحقيق التوازن في علاقتنا مع طهران". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 25 كانون الثاني/يناير 2015.

[53] في حين شرح مسؤول رفيع في الاتحاد الوطني الكردستاني شراكة حزبه مع الأحزاب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني بوصفها "طبيعية" وتستند إلى السيطرة على المناطق الجغرافية المجاورة إضافة إلى "الخصائص الأيديولوجية المشتركة" (مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مُلّا بختيار، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2015)، اختلفت النسخة التي قدّمها مسؤول رفيع في الحزب الديمقراطي الكردستاني: "الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني معاً لأن إيران تجمعهما. حزب العمال الكردستاني يشكل تهديداً أكبر للاتحاد الوطني الكردستاني مما يشكله الحزب الديمقراطي الكردستاني، بالنظر إلى قدرته على حشد الناس في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2015.

[54] رغم العلاقة القلقة بين بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني والميليشيات الشيعية، فإنها انتشرت جنباً إلى جنب معها، خصوصاً في المناطق التي فيها خليط من السكان الأكراد والتركمان الشيعة. في جبهة كرميان، انتشرت بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني إلى جانب ميليشيا فيلق بدر في طوز خورماتو، وقرة تابة، والسعدية وجلولاء، وكذلك جنوب شرق كركوك. لقد انتشرت سرية السلام جنباً إلى جنب حول المقامات الشيعية في كركوك ودقوق. وفي جلولاء، ودقوق وسنجار، تعاونت بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/قوات حماية الشعب. ملاحظات لمجموعة الأزمات، خطوط الجبهة في كرميان وكركوك، كانون الأول/ديسمبر 2014. انظر الخارطة في الملحق أ.

[55] بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني والميليشيات الشيعية تتشارك في المرافق العسكرية على امتداد خط الجبهة. أحد أعضاء سرية خراسان من الذين شاركوا في القتال في جلولاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، قال، "يُقدَّم الدعم العسكري الإيراني لجميع القوات العراقية، بما في ذلك قوات البشمركة، وهذا أمر حاسم للقتال ضد داعش. إيران تساعد تقنياً ولوجستياً. كان هناك فِرَق تقنية إيرانية لتدريب قواتها على بعض الأسلحة المتقدمة، وانضمت وحدات مدفعية إيرانية إلى المعركة. لدينا ثلاث غرف عمليات مشتركة تتكون من قادة أكراد وشيعة في المنطقة الكردية [السليمانية]، وديالى وبغداد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، جلولاء، 8 كانون الأول/ديسمبر 2014.

منذ بداية الصراع في سورية، اندفعت السياسة التركية في الاتجاه المعاكس لسياسة إيران. في ظل حكم ورعاية رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ابتعدت السياسة التركية تدريجياً عن بغداد بينما متّنت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الأكراد، حتى أنها دعمت علناً مسعى برزاني للإطاحة بالمالكي. وعملت على تحويل أصدقائها في الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى أداة لدعم سياساتها في كردستان والمنطقة الحدودية، ورأت فيهم قوة تحقق التوازن مع حزب العمال الكردستاني، الذي كان جناحه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd يستعمل الفراغ الذي نشأ بعد رحيل النظام من المناطق الكردية في سورية لفرض سيطرته.[56]

أدّت الحرب ضد تنظيم الدولة إلى توتير العلاقات مع أنقرة. مكّن ذلك الفصائل ذات العقلية الأمنية في الحزب، والتي كانت علاقات تركيا معها أقل قوة، على حساب الفصائل التي كانت قد طوّرت معها علاقات طويلة وأقامت معها شراكات اقتصادية وسياسية.[57] وعند لحظة الحاجة، وجد الحزب الديمقراطي الكردستاني تركيا لا تستجيب على الأغلب لمطالبته بالمساعدة الفورية. بدلاً من ذلك، أدانت أنقرة تعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني مع حزب العمال الكردستاني ومقاتلي وحدات حماية الشعب ضد تنظيم الدولة. فاقمت دعوات برزاني إلى الاستقلال في تموز/يوليو 2014 من انعدام الثقة.[58] مسؤول تركي قال:

> برزاني يواجه مأزقاً جدياً؛ فهو بحاجة لدعمنا، لكنه لن يحصل عليه إذا استمر بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني [حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/قوات حماية الشعب]. عندما يتحدث برزاني حول الاستقلال الكردي، فإن ذلك لا يخيفنا. نعرف أن ذلك لن يحدث. وجّه مسؤولو الحزب الديمقراطي الكردستاني انتقادات قوية لتركيا مؤخراً، لكن في النهاية فإن مصالحنا [الاقتصادية] ستكون طاغية. إذا مضوا في سعيهم للاستقلال، فإن تركيا ستردّ، ونحن متأكدون أن الغرب لن يتدخل لإنقاذ الأكراد.[59]

قد يعكس هذا درجة مبالغاً بها من الثقة.[60] اختبرت الأحداث في سنجار وتقدّم تنظيم الدولة في معاقل الحزب الديمقراطي الكردستاني في المناطق المتنازَع عليها في آب/أغسطس العلاقات التركية ـ الكردية. من وجهة نظر كردية، فإن أنقرة لم تنجح.[61] على النقيض من ذلك، فإن إيران نجحت، ولم تترك للحزب الديمقراطي الكردستاني خياراً سوى بناء تحالفات أكثر توازناً مع طهران وكذلك مع أنقرة، إضافة إلى واشنطن.[62] وهذا

---

[56] وهكذا فإن الحرب ضد تنظيم الدولة أدّت إلى توتّر علاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني مع أنقرة. مكّن ذلك الفصائل ذات التوجّه الأمني في الحزب، التي كانت علاقات تركيا معها أقل قوة، على حساب العلاقات التي طوّرتها منذ وقت طويل كشريك اقتصادي وسياسي.

[57] محلل سياسي تركي مستقلّ علّق على استراتيجية أنقرة للسيطرة على الحزب الديمقراطي الكردستاني قائلاً: "أسلوب تركيا مختلف عن أسلوب إيران. الإيرانيون يضعون رهانات صغيرة على كل حصان ويختارون الحصان الذي يلائمهم. أما تركيا فتراهن على حصان واحد وحسب، وكان ذلك الحصان نيشيرفان. اعتقدوا أنه سيكون الشخص المناسب، ومن خلاله يمكنهم السيطرة على الحزب الديمقراطي الكردستاني. إلاّ أن نيشيرفان يتراجع يومياً ولا يستطيع السيطرة حتى على حكومته. مسرور هو الشخص الأقوى، ولا تستطيع تركيا السيطرة عليه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[58] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول كردي رفيع، السليمانية، آذار/مارس 2015. إضافة إلى انعدام الثقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، يبدو أن أنقرة تتخذ مقاربة متراخية حيال تنظيم الدولة ونفوذ إيران المتزايد في الشؤون الكردية، حيث ترى أن ذلك يساعد في احتواء تطلعات برزاني نحو الاستقلال ويحمي وحدة العراق. محلل سياسي تركي قال: "في سنجار، كان بوسع الجنود الأتراك التدخل. لكن بوسعك أيضاً أن تجعل استراتيجية تنظيم الدولة تعمل لمصلحتك. تعتقد تركيا أن نفوذ إيران السياسي فعال في الضغط على الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنع استقلال كردستان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. اقتصادي يعمل في أنقرة أضاف: "رأت تركيا مصلحة في محافظة طهران على استقرار بغداد. عندما تكون بغداد سليمة ومستقرة، من الأسهل الحصول على المزيد من النفوذ في أربيل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[59] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، أيلول/سبتمبر 2014.

[60] محلل كردي عراقي تربطه علاقات وثيقة بالحزب الديمقراطي الكردستاني قال إنه خلال صيف عام 2014، كشف مسؤولون في الحزب الديمقراطي الكردستاني عن جهود استخباراتية تركية لمراقبة هواتفهم. لم تتمكن مجموعة الأزمات من التحقق من هذا، إلاّ أنه يشير إلى تنامي انعدام الثقة وتدهور العلاقات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[61] مسؤول رفيع في الاتحاد الوطني الكردستاني قال، "تركيا صديق جيد بعد أن يقدَّم الطعام، لكن لا تتوقعوا منها أن تُحضِر هي نفسها أي طعام. قد يكون داوود أوغلو مهندساً معمارياً جيداً، لكن الإيرانيين يثبتون أنهم مهندسون مدنيون مقتدرون، يعملون فعلياً على الأرض. لا تحظى تركيا بأي شعبية في كردستان. قد يكونوا نجحوا في الاستثمار في كردستان، لكنهم فشلوا في كسب ثقة الأكراد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سعدي بيرة، عضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني، أربيل، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[62] مسؤولون في الحزب الديمقراطي الكردستاني انتقدوا موقف تركيا المتراخي خلال أحداث سنجار وألمحوا إلى وجود تحوّل. فؤاد حسين، مدير مكتب الرئيس برزاني، قال في مقابلة له: "كررت تركيا باستمرار أنه إذا تعرّض أمن إقليم كردستان للخطر، فإنها ستتدخل. حسناً، أمننا مهدد، لكننا لم نتلقَ أي دعم". *Rudaw*, 16 September 2014. برزاني شكر إيران على دعمها برسالة للرئيس حسن روحاني. KurdPress, 11 August 2014. ومباشرة بعد أحداث سنجار، زار مخيم اللاجئين الأكراد من تركيا في مخمور (المعروف في تركيا على أنه معسكر حزب العمال الكردستاني، الذي توجد فيه أسر مقاتلي حزب العمال الكردستاني) كعلامة على استقلاله عن تركيا وفي تهديد ضمني بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد يبدأ بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني ومقاتلي وحدات حماية الشعب ضد تنظيم الدولة. KurdPress, 14 August 2014.

أيضاً كان له كلفة. دبلوماسي إيراني أدان بشكل غير مباشر دعوة برزاني إلى الاستقلال، محذراً: "ينبغي أن يضع برزاني حداً لتطلعاته نحو الاستقلال. هناك حكومة شرعية في بغداد. على الأكراد أن يحاولوا الاستفادة من وجودهم في بغداد وإلاّ فإنهم سيخسرون ما حصلوا عليه حتى الآن.[63]

في اللعبة الجيوسياسية الأكبر في المنطقة، واجهت تركيا سلسلة من الانتكاسات مع قمع الإخوان المسلمين في مصر وبلدان أخرى وتنامي نفوذ إيران في العراق. وينبغي رؤية عودة الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية إلى العراق في هذا السياق.

[63] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2014. أحد أعضاء مجلس النواب العراقي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني علّق على مأزق الحزب حيال إيران قائلا: "ترى إيران في مسعود برزاني وتطلعاته نحو استقلال الأكراد تهديداً كبيراً للجمهورية الإسلامية. إنهم ينتظرون للعثور على تصدع داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني لمهاجمته من خلاله. لقد استفادت إيران من داعش. قبل استيلاء داعش على الموصل، كانت إيران قوية أصلاً في بغداد، لكن بعد ذلك تمكّنوا من توسيع نفوذهم. كان هجوم داعش على مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني صدمة كبيرة وأجبرت الحزب على إعادة التفكير في موقفه سواء من إيران أو من قضية الاستقلال". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 30 كانون الثاني/يناير 2015.

III. الغرب يعود: التدخل بالوكالة

مع تركّز الاهتمام على الصراعات في سورية وغيرها من الأماكن في المنطقة، اختفى العراق تقريباً من على رادارات الغرب. الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وبعد انسحاب قواتها، تبنّت سياسة تقضي بعدم فرض وجودها بشكل ملحوظ وسعت لتحقيق أهداف متواضعة تتمثل في استقرار عراقي شكلي من خلال الحد الأدنى من الانخراط. اختارت إدارة أوباما تجاهل ليس فقط النواقص العديدة للإدارة السابقة في محاولتها إعادة بناء الدولة العراقية، بل أيضاً النزعات الواضحة بشكل متزايد التي تهدد تلك الدولة، والتي تتمثل في نزوع المالكي المتزايد نحو السلطوية، استناداً إلى مزيج من المحسوبية والرعاية والقمع؛ وتوسيع دور إيران في السياسة العراقية رداً على الأزمة السورية، بما في ذلك نفوذها الملحوظ في الحكومة والأجهزة الأمنية؛ والتشييع الواضح لمؤسسات الدولة والذي عمّق انعدام ثقة السنة فيما تبقى من عملية سياسية؛ والعمليات الأمنية الأكثر قمعاً في المناطق ذات الأغلبية السنّية. وكانت النتيجة إعادة إحياء حالات التمرّد المحلية، بما في ذلك مكوّناتها الجهادية التي أتت على شكل مجموعات مرتبطة بما لا يزال يُعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام.

خلال النصف الأول من عام 2014، اجتذب صعود الدولة الإسلامية في العراق والشام اهتماماً محدوداً، حتى في العراق؛ ونُظر إلى دور التنظيم في الأنبار على أنه ثانوي مقارنة بحالات التمرد المحليّة التي تعززت من خلال الاحتجاجات المزمنة ضد القمع العسكري الذي تمارسه الحكومة. بدأ هذا بالتغيّر عندما اخترق مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام الحدود من سورية في حزيران/يونيو 2014، واستولوا على معظم المناطق العربية السنية وأعلنوا الدولة الإسلامية. تسارع ذلك عندما شن تنظيم الدولة هجوماً مفاجئاً باتجاه العاصمة الكردية، أربيل، وهاجم الأقلية الإيزيدية في سنجار.

عوامل مختلفة دفعت الغرب للتدخل عسكرياً. واشنطن قالت إن حمايتها لقنصليتها في أربيل كانت عاملاً حاسماً، إلاّ أن الاستثمارات الغربية في إقليم كردستان، وهي الأكبر من مثيلاتها في أجزاء أخرى من العراق، كانت دون شك جزءاً من الحسابات.[64] لدى بعض الأطراف، اعتُبرت حكومة إقليم كردستان شريكاً أكثر موثوقية من بغداد وأنها تستحق الدعم.[65] ربما قدّرت الولايات المتحدة أن موقفها السلبي حتى تلك اللحظة لم يعد مستداماً وأن التهديد المحتمل الذي يشكله تنظيم الدولة للمصالح الغربية يحتّم تدخلاً عسكرياً. كان موضوع حماية الأقليات يلقى صدى قوياً لدى الحكومات الغربية. من المؤكد أن ذلك كان دافعاً للولايات المتحدة، والتي يمكنها، وبعد سنوات من الاستجابات المتعثرة للتحديات المعقدة التي يفرضها تصاعد حدة العنف في المنطقة، تصوير مواجهة تنظيم الدولة وإنقاذ الإيزيديين من الذبح على أنه واجب أخلاقي واضح. دبلوماسي أوروبي في أربيل أقر بدافع مشابه:

> يجري تهجير وقتل الناس. وتُغتصَب النساء. ويقاتل مقاتلون أجانب من بلداننا إلى جانب تنظيم الدولة. المساعدات الإنسانية لا تكفي. في مثل هذا الوضع، فإن عدم فعل شيء سيجعلنا مذنبين.[66]

أحدث إعدام تنظيم الدولة لرهائن أمريكيين وبريطانيين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر مناخاً عاطفياً ونفسياً ملائماً للقيام بعملية عسكرية انتقامية. إضافة إلى التدهور المريع للأوضاع في العراق، فقد ساعد ذلك على نشوء إجماع محلي، وإقليمي ودولي أوسع. لم تعبّر الحكومة العراقية، ولا حكومة إقليم كردستان، ولا إيران،

---

[64] الولايات المتحدة أعلنت رسمياً أنها ستتدخل لحماية المواطنين الأمريكيين في أربيل. "تصريح رئاسي"، البيت الأبيض، 7 آب/أغسطس 2014. مستثمر أوروبي يعمل في أربيل قال: "في تلك الساعات الثماني والأربعين شعرنا بالتهديد يقترب. وهذه المرة لم تكن المسألة مسألة قرية صغيرة أو مدينة بعيدة كالموصل. ما كان على المحك في أربيل أكبر بكثير". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 19 أيلول/سبتمبر 2014. بعض المعلّقين رأوا في المصالح المتعلقة بالنفط القوة الدافعة للتدخل. انظر Steve Coll, "Oil and Erbil", *The New Yorker*, 10 August 2014.

[65] كانت التوقعات فيما يتعلق بالسياسيين العراقيين بشكل عام منخفضة. الرئيس أوباما قال: "لا نستطيع أن نفعل لهم ما هم غير مستعدين لفعله لأنفسهم". *The New York Times*, 8 August 2014. دبلوماسي أوروبي سابق عبّر عن رأي مشابه قائلاً: "لن نكون نحن من يحافظ على وحدة العراق. الأفضل تقديم الحماية العسكرية لمنطقة غنية ومستقرة في الشمال من ترك البلاد بمجملها تنزلق إلى الفوضى. علاوة على ذلك، فإن توتال [كبرى الشركات النفطية الفرنسية] لم تحقق مكاسب في بغداد مع وجود المالكي في السلطة، وقد وفّرت سنجار فرصة جيدة لإحداث تغيير". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2014. دبلوماسي عراقي علق قائلاً: "لقد تعبت الولايات المتحدة من الاستثمار سياسياً في العراق. يعتقدون أن الشيعة مخادعون، حيث يتحدثون إلى الولايات المتحدة بينما يتعاونون مع إيران؛ كما أنهم لا يثقون بالسنة. الأكراد يبدون جديرين أكثر بالثقة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، 8 آذار/مارس 2015.

[66] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 28 أيلول/سبتمبر 2014. دبلوماسي أوروبي وصف التناقض الواضح بين الوضعين في العراق وسورية: "الأولوية الآن هي لوقف آلة القتل. سنجار تتمتع بوضع خاص بسبب استهداف الأقليات بشكل واضح، ومن واجبنا التدخل لحمايتهم. في سورية، لا شك في أن مذابح قد حدثت، لكن لم يتم استهداف الأقليات مباشرة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 22 أيلول/سبتمبر 2014.

ولا تركيا، ولا الأردن، ولا دول الخليج، ولا روسيا، ولا الصين ولا أي قوة أخرى عن أية تحفظات على احتمال التدخل. كما نجم هذا الحشد الفوري أيضاً عن الدور النشط الذي قامت به الرئاسة الكردية في تشكيل التصورات الغربية عن الخطر الذي يمثله تنظيم الدولة وحشد الدعم من أجل تقديم المساعدة العسكرية. بعث الزعماء الأكراد برسالة واضحة مفادها أن تنظيم الدولة يشكل تهديداً ليس على الأكراد وحسب، بل على الحضارة الغربية أيضاً؛ وأن الوقوف في وجهه مسؤولية الجميع؛ وأن القوات الكردية كانت أفضل حليف للغرب في هذه المعركة؛ وأن التوقيت في غاية الأهمية لوقف تداعيات الكارثة الإنسانية.[67] مسعود برزاني قال لصحيفة "الواشنطن بوست":

> تصعب المبالغة بمدى خطورة الوضع. الحرب الإرهابية الخاطفة التي شنّها تنظيم الدولة انطلاقاً من سورية إلى العراق، والتي تهدف إلى الاستيلاء والسيطرة على مساحات واسعة من العالم ... نحن حلفاء الولايات المتحدة المخلصون في المنطقة، ولدينا القوة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك الوسائل والإرادة لحماية آلاف الأشخاص من الرعب الذي يجلبه هؤلاء الإرهابيون. لكننا لا نستطيع فعل ذلك بمفردنا.[68]

وجدت هذه الرسالة صدىً واسعاً لدى الحكومات والجمهور. سعى صنّاع القرار لجعل القوانين أكثر مرونة ولتسريع الإجراءات اللازمة لتقديم الأسلحة، بالالتفاف على التشريعات المحلية أو تجاهل السياسات الموضوعة في هذا السياق.[69]

أكثر من كونه قضية سياسة خارجية، فإن التدخل بات يُنظر إليه، أو على الأقل يصوَّر، بوصفه أداة لا غنى عنها في الصراع الوجودي دفاعاً عن الأمن الغربي والقيم الغربية.[70] المواطنون العاديون بشكل عام كانوا متفقين مع هذا الموقف، على النقيض من ردود الفعل على مغامرات عسكرية أخرى حدثت مؤخراً ـ على الأقل بسبب فظاعة ما يحدث من الناحية الأخلاقية والغضب الشديد الذي تسببت به عمليات الإعدام المصوّرة التي انتشرت بشكل كاسح على وسائل التواصل الاجتماعي. عززت التقارير التي تصف نقاط مسير وانضمام المتطوعين الأوروبيين إلى تنظيم الدولة تصوّرات كان هذا العدو يهدد المصالح والشعوب الغربية في كل مكان، حيث يكمن ويعمل من داخل المجتمعات الغربية.

بمرور الوقت، ومع اتساع الانتشار وارتفاع عدد الضحايا، طالب الأكراد بأسلحة أكثر وأثقل.[71] تطابقت مثل هذه المطالب مع تفضيل الغرب للحد الأدنى من الانخراط المباشر، إلاّ من الجو ـ على عكس مشاريع بناء الدولة السابقة في العراق وأفغانستان التي لم تنجح. بدا الأكراد منظمين بشكل معقول، وأكفاء عسكرياً وجديرين بالثقة، ولو أنهم بحاجة للمعدّات والتدريب، على عكس وكلاء الغرب من العرب السنة ـ القبائل ـ

---

[67] حشدت القيادة الكردية دعم المتعاطفين في واشنطن، وخصوصاً في الكونغرس. قام فلاح مصطفى باكير، وزير خارجية حكومة إقليم كردستان، وفؤاد حسين، مدير مكتب رئيس إقليم كردستان عدة زيارات للسعي للحصول على الدعم العسكري. ؟.

[68] Masoud Barzani, "Kurds Need More Help to Defeat the Islamic State", 10 August 2014. همين هورامي، الناطق باسم وزارة خارجية إقليم كردستان قال: "داعش ليست منظمة إرهابية وحسب، إنها مجموعة تمتلك القدرات العسكرية لدولة. إنها تمثل تهديداً مشتركاً لنا وللغرب، ويمكن هزيمته فقط من خلال قوات البشمركة على الأرض". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 22 أيلول/سبتمبر 2014.

[69] إرسال الأسلحة إلى حكومة إقليم كردستان شكل انتهاكاً للمحرمات الألمانية بإرسال الأسلحة إلى مناطق الصراع. في 1 أيلول/سبتمبر 2014، وافق البرلمان الألماني (البندوستاغ) أول شحنة من الأسلحة وهو قرار وصفه دبلوماسي الماني بأنه "تاريخي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 كانون الثاني/يناير 2015 ؟. بالنسبة لتلك الشحنة الأولى، لم تطلب ألمانيا موافقة بغداد، لكنها نسقت الشحنات التالية للأكراد مع الحكومة المركزية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة الخارجية الألمانية، آذار/مارس 2015.

[70] دبلوماسي أوروبي قال: "بالنسبة لرئيس وزرائنا، فإن السؤال الأكثر أهمية يتعلق بالأمن الداخلي. يحظى داعش بجاذبية في الشارع في بلادنا. العديد من مقاتليه يحملون جنسيات أوروبية، ومواطنونا بين ضحاياه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 22 أيلول/سبتمبر 2014. المسؤولون الغربيون يؤكدون غالباً على البعد الأخلاقي للتدخل ضد تنظيم الدولة. في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وصف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون تنظيم الدولة بأنه "قاسم" و "قروسطي"، وأن مقاتليه "أشخاص متوحشون، ومجرمون ومرضى نفسياً". ديلي تلغراف، 25 أيلول/سبتمبر 2014. دبلوماسي أوروبي أبرز اثر تنظيم الدولة على السياسات المحلية الغربية قائلاً: "يمكن لتنظيم الدولة أن يضرب في أوروبا في أي وقت، ولذلك علينا أن نساعد في دعم محاربته. لكن ينبغي أن نكون حذرين. إن وجود تنظيم الدولة يحدث تغييراً في نظامنا السياسي الديمقراطي؛ حيث إن الإجراءات الأمنية تؤدي إلى تراجع الحريات اليومية لمواطنينا. نحن في مأزق: المزيد من الأمن يعني حرية أقل؛ والمزيد من الحرية يعني مخاطر أكبر. لكن إذا تنازلنا عن حريتنا، فإن تنظيم الدولة سينتصر فعلاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 كانون الثاني/يناير 2015. فيما يتعلق بأثر تنظيم الدولة على الرأي العام، انظر Peter Harling and Sarah Birke, "The Islamic State through the Looking Glass", *The Arabist*, 3 March 2015.

[71] في مقابلة أجريت معه في شباط/فبراير 2015، زعم مسعود برزاني أنه كان لدى الأكراد قوة إجمالية تقدر بـ 70.000 مقاتل على خط الجبهة، يواجهون 50.000 من مقاتلي تنظيم الدولة في سورية والعراق (أي أنهم ليسوا جميعاً في مواجهة الأكراد في العراق). كما ادعى أن البشمركة فقدت 800 مقاتل، 300 منهم ضباط، بما في ذلك أكثر من 10 جنرالات. ورداً على ما إذا كان يعتقد أن المنطقة الكردية كانت في آب/أغسطس 2014 تواجه "تهديداً وجودياً"، قال، "بالتأكيد. كان تهديداً جدياً جداً". وأضاف بأنه إذا تلقى الأكراد أسلحة ثقيلة، "سنحسم المعركة عسكرياً بسرعة كبيرة". *Al-Monitor*, 15 February 2015.

الذين إذا تم تسليحهم فإنهم قد يغيّرون ولاءهم وينضمون إلى تنظيم الدولة.[72] كان تلزيم الصراع للقوات الكردية، بينما يتم تقديم الدعم الجوي، والاستخباراتي، والخبرات التقنية والدعم السياسي، جذاباً على أنه خيار متدنّي التكاليف وقليل المخاطرة وأفضل بكثير من عمليات أكثر طموحاً تتطلب وجود جنود على الأرض ويتجنب مخاطر تراجع المعنويات بعد أن تبيَّن أن إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة هدف ليس باليسير. دبلوماسي بريطاني اختصر المنظور الجديد الأكثر تواضعاً بالقول: "لقد دخلنا حقبة ما بعد سايكس بيكو لا نستطيع فيها فرض الحلول بالقوة. مبادئنا في السياسة الخارجية واضحة، وحدود رخائنا واستقرارنا واضحة أيضاً. ونحن نتصرف على هذا الأساس".[73]

[72] دبلوماسي أوروبي شرح قائلاً: "أحد الأسباب المهمة لتسليح الأكراد هو أن لدينا نظير منّظم جيداً يتمثل في وزارة شؤون البشمركة". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. دبلوماسي أوروبي آخر قال: "نثق بأن الأكراد سيستعملون هذه الأسلحة للأغراض الصحيحة. لقد كان الأكراد هم أنفسهم ضحايا؛ وقد كانوا لاجئين. إنهم أفضل من يمكن أن يحمي الأقليات". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 23 أيلول/سبتمبر 2014.

[73] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. سايكس بيكو كانت اتفاقية سرية عقدت خلال الحرب العالمية الأولى (1916) بين المملكة المتحدة وفرنسا قسّمت الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ لكل منهما ووضعت الأساس لظهور الدول الحالية وحدودها.

IV. التبعات غير المقصودة للمساعدات

في حين يؤكد أعضاء التحالف على أن هدفهم يتمثل في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة أو احتوائه، فإن النتيجة شبه المحتّمة لتقديم المساعدات العسكرية هي تورّطهم في الشؤون العراقية والكردية، مع تبعات غير متوقعة. ستمثل صياغة ردود عراقية وكردية على تنظيم الدولة شرطاً ضرورياً، ولو أنه غير كافٍ، للنجاح العسكري، لكنه أيضاً سيمهّد الطريق لصراعات جديدة.[74] كيف يمكن تعظيم فعالية الأسلحة المقدمة لحكومة إقليم كردستان، إذا انتهى الأمر بهذه الأسلحة مع ميليشيات حزبية مختلفة، قد تكون موحَّدة في هدفها المتمثل في محاربة تنظيم الدولة، لكنها تحتفظ في الوقت نفسه بأجندات متباينة، وحتى متعارضة؟ أو ماذا إذا استُخدمت هذه الأسلحة لدعم المطالب الكردية في المناطق المتنازَع عليها ضد السكان العرب السنة، الذين سيلجؤون إلى تنظيم الدولة من أجل الحماية من مثل هذه التعدّيات؟

يتمثل الهدف المباشر للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في العراق في محاربة تنظيم الدولة، إلاّ أن هدفهم الاستراتيجي يبقى المحافظة على سلامة الأراضي العراقية، التي يعتقدون بأن ما يهددها بشكل رئيسي هو التطلعات المعروفة للأكراد في الحصول على دولة. وتشكّل عملية معايرة هذا التدخل سعياً لتحقيق هذين الهدفين التحدي السياسي الرئيسي الذي يواجهه التحالف. وقد كان الأثر الجوهري لدعم التحالف تمكين الحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال تزويده بالأسلحة ومنحه الشرعية السياسية (وهو ما يمكن أن يغيّر علاقة الأكراد ببغداد)؛ والصمت حيال استيلاء الأكراد على الأراضي بشكل استفزازي في المناطق المتنازَع عليها (ما يؤدي إلى زعزعة استقرار هذه المناطق، وتقويض علاقات الأكراد مع بغداد ومفاقمة الاستياء العربي السنّي الذي يتغذى عليه تنظيم الدولة)؛ وترسيخ الخصومات الكردية الداخلية (ما يوفر مجالاً لتنامي النفوذ الإيراني)؛ وفي الوقت نفسه السماح لتنظيم الدولة بالاستمرار في بيئة لا تزال تسمح بذلك.

آ. استراتيجية متغيّرة مع تدفق الأسلحة

تسبَّب اختلاط الدوافع التي جعلت التحالف يقدّم الدعم العسكري للأكراد في رد متسرّع وغير مدروس على خلفية التنسيق بين أعضاء لا توحّدهم سوى الحاجة لمحاربة الإرهاب. منذ اليوم الأول، استند نطاق وأشكال هذا الدعم إلى الاعتبارات الداخلية لكل دولة، وقامت كل دولة بتقديم المساعدات من خلال علاقاتها المباشرة مع حكومة إقليم كردستان. دبلوماسي أوروبي قال مؤكِّداً:

> للتحالف هدف عسكري مشترك يتمثل في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة. إلاّ أن الأهداف السياسية تتغير باستمرار. لكل عضو في التحالف سبب مختلف للمشاركة. الأمر يعتمد على ما يراهنون عليه. التدخل الأول في سنجار لم يكن عملية مخططاً لها مسبقاً. إننا لم نتمكن بعد من العمل كتحالف؛ حيث كل عضو ينزع إلى التعامل ثنائياً مع الأكراد.[75]

لقد منعت الأهداف السياسية المتعارضة من نشوء استراتيجية مشتركة. في حين أن بعض الأعضاء حاولوا التنسيق، فإن أعضاء آخرين عملوا بشكل منفرد، ما تسبب في انعدام الثقة بين الأعضاء وكذلك بين التحالف والمسؤولين الأكراد.[76] أدى ذلك إلى ظهور دعوات لدى بعض الجهات لإعادة هيكلة التدخل العسكري والمساعدات العسكرية. دبلوماسي من أحد البلدان المانحة اشتكى قائلاً: "جاء رد فعلنا الأول خلال حالة طارئة. كنا بحاجة لحل سريع لكارثة تتوالى فصولاً. أما الآن فعلينا أن نخطط من أجل تعزيز التعاون بين أعضاء التحالف. لكننا ... دائماً متأخرون أسبوعين عن الأحداث".[77]

---

[74] دبلوماسي أوروبي قال: "نركّز على محاربة تنظيم الدولة، وليس على ما يفعله الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. ليس لدينا أي نية بالانخراط بعمق في السياسات المحلية. مبادئنا الأساسية واضحة، وتتمثل في دعم وحدة الدولة العراقية، والتركيز على محاربة تنظيم الدولة ودعم الأكراد لتحقيق تلك الغاية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 كانون الثاني/يناير 2015.

[75] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 كانون الثاني/يناير 2015.

[76] في كانون الثاني/يناير 2015، ذُكِر أن ألمانيا، والنرويج، وهولندا، وفنلندا والسويد بدأت بشكل مشترك بتدريب البشمركة تحت قيادة دوارة. وقد شعر أولئك الذين حاولوا تنسيق المساعدات العسكرية للأكراد بالإحباط خصوصاً من الولايات المتحدة، التي اتبعت سياسة خاصة بها. دبلوماسي أوروبي قال: "التحالف أشبه بوحش أسطوري يتكون من حيوانات مختلفة. لدينا مبادئ مشتركة، لكننا نعمل غالباً دون تنسيق حقيقي. اليوم تركز الولايات المتحدة على سنجار؛ وغداً تنسى سنجار وتتحول إلى الأنبار، على سبيل المثال". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. كما يشعر قادة البشمركة بغياب التنسيق. أحدهم تذمر قائلاً: "من الواضح أن التحالف ليس لديه استراتيجية. تساءل ما إذا كانوا جادين [فيما يتعلق] بهزيمة داعش. التحالف أشبه باثني عشر شخصاً عليهم اتخاذ قرار أين سيتناولون العشاء، بينما لكل منهم ذوق مختلف. نتلقى في كثير من الأحيان أنظمة للأسلحة يصعب جمعها في ميدان المعركة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[77] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 17 أيلول/سبتمبر 2014.

ينظر أعضاء التحالف إلى تسليح الأكراد على أنه حل أمني سريع، منعزل عن الاعتبارات السياسية الأوسع. لقد تعاملوا معه كمسألة تقنية، حيث اضطلع وزراء دفاعهم وملحقوهم العسكريون بدور قيادي فيما يبدو أنه مهمة لوجستية وحسب. لقد تم تقديم الأسلحة دون شروط محددة: لا شروط فيما يتعلق بالاستخدام النهائي ولا المتابعة. على سبيل المثال، فإن التحالف لم يتطرق لمسألة سلسلة القيادة والاستراتيجية التي تتبعها البشمركة ـ من مسؤول أمام من، ومن يعطي الأوامر ولأي هدف؛ ومن يستلم الأسلحة، وإلى من تعطى وضد من وكيف تستخدم.[78]

الشيء الوحيد الذي يتّفق عليه شركاء التحالف هو المحافظة على وحدة العراق، وهو مبدأ يتم تكراره باستمرار.[79] دعوة برزاني للاستقلال، حتى ولم يشمل فيها جميع الأكراد (على الأقل ليس بوصفها مسألة فورية)،[80] ساعدت في تعزيز فكرة أن الدولة الكردية كانت أولوية استراتيجية بالنسبة لجميع الفصائل، ما أدى إلى إعادة النظر في الكيفية التي ينبغي عليها توزيع المساعدات. بدأ المانحون بالإصرار على أن يكون إيصال الأسلحة مشروطاً بموافقة بغداد، خصوصاً بعد إزاحة المالكي؛ وهذا عزز مبدأ أن المساعدات العسكرية الغربية كانت مشروطة ببقاء الأكراد ضمن العراق، وهو ما يتطلب مشاركة الحكومة المركزية.[81] الأهم من ذلك، هو أن الدول الغربية لا تزال متشككة حيال إعادة هيكلة البشمركة وتحويلها إلى قوة احترافية غير حزبية، وهو ما يعتقدون أنه يرقى إلى دعم الاستقلال. فيما يعكس هذه المخاوف، قال دبلوماسي من إحدى دول التحالف: "نريد من الأكراد أن ينسقوا مع بعضهم بعضاً، لكن ... لا نريدهم أن يكونوا 'متّحدين' أكثر من اللازم أيضاً.[82] أحد زملائه قال: "لا نريد لكردستان مستقلة أن تنشأ حالما تتم هزيمة تنظيم الدولة. اليوم [البشمركة] يقاتلون داعش. غداً، هل سيقاتلون الجيش؟"[83]

لكن كيف يمكن ضمان النجاح ضد تنظيم الدولة إذا قاتلت البشمركة تحت سلاسل قيادة مختلفة وأنظمة جمع معلومات استخباراتية مختلفة؟ إن الأسلحة والتدريب لا تؤدي تلقائياً إلى تحسين أدائهم ضد تنظيم الدولة، على الأقل طالما ظلوا منظمين على أساس الولاء الحزبي، حيث إن هذا يؤثر سلباً على الأنشطة، ابتداء من اختيار العناصر، إلى التدريب، إلى الاستعداد للمعركة، إلى الخطوط اللوجستية والإمدادات.[84]

---

[78] يجادل بعض أعضاء التحالف بأنهم لا يستطيعون انتهاك سيادة حكومة إقليم كردستان، ويقول آخرون إن وزارة شؤون البشمركة، والتي ترأسها شخصية من غوران، هي وزارة غير سياسية، تتمتع بسلطة اتخاذ القرار وإعطاء الأوامر للقوات المتواجدة على خط الجبهة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أوروبيين، أربيل، أيلول/سبتمبر 2014.

[79] رغم رفض التحالف لاستقلال الأكراد، فإن مسؤولين غربيين كبار بدأوا بزيارة أربيل بعد أن بدأت الأزمة مع تنظيم الدولة للمرة الأولى في التاريخ الكردي، وفي كثير من الأحيان قبل أن يزوروا بغداد، وبالتالي يرفعون من مكانة مسعود برزاني. استغلت حكومة اقليم كردستان الزيارات بوصفها اعترافاً بحكم الأمر الواقع بالاستقلال. موقع رئاسة كردستان على الإنترنت، www.krp.org/English/ default.aspx.

[80] يعتبر العديد من السياسيين الأكراد الاستقلال غير واقعي في المستقبل المنظور. شخصية رفيعة في الاتحاد الوطني الكردستاني قالت: "الاستقلال الكردي رؤية جميلة، لكنه ليس قراراً كردياً صرفاً. لا نستطيع تغيير الجغرافيا: لدينا حدود طولها 400 كيلو متر مع إيران، وتركيا مستعدة لنشر الدبابات في كردستان خلال لحظات. على [الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني] المحافظة على التوازن بين جيراننا. قد يكون التحالف هنا اليوم، لكنه سيغادر مرة أخرى غداً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سعدي بيرة، أربيل، 20 أيلول/سبتمبر 2014. قوباد طالباني أضاف: "إن الغرب لا يدعم استقلال الأكراد. ما تغيّر هو أنهم في الماضي كانوا يقولون لنا 'لا' صريحة؛ أما الآن فإنهم يقولون 'ليس بعد' ... لسنا مستعدين ... علينا أولاً إصلاح كامل نظامنا في الحكم. نفتقر إلى سياسة أمنية وطنية واضحة، وسياسة هجرة ومصرفاً مركزياً. لا نزال في مكان ما بين إقليم ودولة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 24 أيلول/سبتمبر 2014.

[81] في آب/أغسطس 2014، تلقّت القوات الكردية مساعدات عسكرية غربية مباشرة. وهكذا، في 5 آب/أغسطس، التقّت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على أنظمة الحكومة الفيدرالية التي تتطلب شهادات حول المستخدم النهائي. لكن بعد تسليم الأسلحة بدأ أعضاء التحالف بإعطاء الأسلحة للأكراد فقط بعد الحصول على موافقة بغداد. انظر Michael Knight, "The Long Haul", op. cit. وكانت موافقة بغداد مسألة شكلية وحسب. دبلوماسي أوروبي قال: "نريد للمساعدات العسكرية أن تكون منسجمة مع السيادة العراقية. سياستنا ... هي المحافظة على السلامة الإقليمية للعراق. كل طائرة تنقل الأسلحة إلى الأكراد ينبغي أن تحصل على موافقة مسبقة من بغداد. بالنسبة لنا، هذا خط أحمر. الأكراد يعرفون أنهم لا ينبغي أن يفعلوا شيئاً من شأنه أن يشكل تحدياً لسلامة أراضي البلاد إذا لم يرغبوا بالمخاطرة بمصالحهم نفسها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 22 أيلول/سبتمبر 2014. دبلوماسي أوروبي آخر قال: "هذه أيضاً رسالة تهدف إلى تطمين بغداد، حيث هناك الكثير من الشكوك حول هذه العملية. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2014. مسؤول أمريكي عبّر عن وجهة نظر مماثلة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 28 كانون الثاني/يناير 2014. دبلوماسي أوروبي انتقد هذه المقاربة قائلا: "التحالف يبني سياسته على افتراضات زائفة تتمثل في وجود وحدة عراقية رسمية، ووجود جيش عراقي ووزارة شؤون بشمركة لديها صلاحيات أساسية. إن أياً من هذا ليس صحيحاً، وإن سياسة تستند إلى هذه الافتراضات لا أمل لها في النجاح. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 كانون الثاني/يناير 2015.

[82] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 26 كانون الثاني/يناير 2015.

[83] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2015.

[84] ملحق عسكري لإحدى الدول الأعضاء في التحالف ذكر أن أحد التحديات أمام تحسين فعالية البشمركة ضد تنظيم الدولة يتمثل فيما يلي: "كلما سألنا ما عدد البشمركة الموجودين هناك، نحصل على أعداد مختلفة. في بعض الأحيان يتم إهدار الذخيرة أو أنها لا

فرضت المخاوف من استقلال الأكراد على التحالف سياسة متناقضة بين تقديم المساعدات العسكرية من جهة وتعزيز التنسيق بين الأكراد من جهة أخرى. إن وجود العنصر الأول في غياب العنصر الثاني قد يشكل انتكاسة لآمال الأكراد بالاستقلال، لكنه يقلّص من الكفاءة العسكرية في القتال ضد تنظيم الدولة ويوسّع الانقسامات الكردية الداخلية، وبالتالي يشجع التدخل الإقليمي من قبل تركيا وإيران.

ب. تغذية نزعة الولاء الحزبي الكردي

دون متابعة، فإن الأسلحة تغذّي نهم القوات شبه العسكرية المختلفة التابعة للأحزاب للمزيد من الإمدادات دون إجبارها على تنظيم التوزيع، وتحمّل المسؤولية عن استخدامها أو صياغة استراتيجية مشتركة ضد تنظيم الدولة. أحد قادة البشمركة الذين ينتقدون هذا الحال قال:

> لا يمكن هزيمة داعش بهذه الطريقة. في ميدان المعركة، تحصل إحدى الوحدات على الدعم من إيران، والوحدة الأخرى من الولايات المتحدة أو تركيا. في بعض الأحيان أتمنى لو أن داعش دخل الإقليم نفسه، بحيث كنا كأكراد سنتوحّد. إن بقاء الجهاديين على حدودنا يبقينا منقسمين.[85]

لقد كان الحزب الديمقراطي الكردستاني المستفيد الرئيسي من المساعدات العسكرية الأمريكية.[86] يتم إيصال الأسلحة بشكل روتيني إلى مطار أربيل، ما يمنح الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يسيطر على المنشأة، ميزة على الوزارة التي يديرها غوران في اتخاذ القرارات حول التوزيع. وعلى نحو مماثل، فإن المنشآت التي تتلقى فيها القوات الكردية التدريب الغربي تقع في بانيسلاوا، قرب أربيل، ما يعطي الحزب الديمقراطي الكردستاني إمكانية وصول أسهل مما يتمتع بها الاتحاد الوطني الكردستاني. الأمر الأكثر أهمية هو أن الضربات الجوية التي يشنّها التحالف استهدفت مواقع تنظيم الدولة بشكل حصري تقريباً في الأجزاء التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني من المناطق المتنازَع عليها. لقد استوعب الحزب الديمقراطي الكردستاني المساعدات العسكرية الغربية وأدمج النفوذ الرمزي والمادي في ممارسته للسلطة. كان الحزب في السابق يعتمد بشكل حصري تقريباً على شراكته مع تركيا، بينما بدأ الآن ببناء شبكة علاقات خارجية متنوعة، ورسّخ نفسه بوصفه المحاور الأول مع الغرب في كردستان، بينما يتواصل أيضاً مع إيران.[87]

تصل إلى خطوط الجبهة. على البشمركة أن تخبرنا ما الذي تريد تحقيقه، ونحن سنقدم لهم الأسلحة المناسبة. ما يحدث في معظم الأحيان هو أن المسؤولين الأكراد يتقدمون بطلبات لا تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية لخطوط الجبهة. يطلبون التدريب على أسلحة ذات تقنية عالية في الوقت الذي لا يزالون فيه بحاجة لتعلّم مهارات القتال الأساسية وكيفية البقاء في الجبهة. عندما تطلب أسلحة معقدة، فإنك بحاجة للمزيد من الوقت كي تتدرب ...، كما أن الصيانة ستكون صعبة. إنهم لا يفهمون أن أنظمة الأسلحة المعقدة جداً لا تحقق نسبة قتل أفضل من بندقية إي كي 47 بسيطة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 كانون الثاني/يناير 2015. التحدي الأكبر في تحسين أداء البشمركة يتمثل في تحسين قدرتها على البقاء على الجبهة وتنظيم أمورها بشكل كفؤ عندما تواجَه بحالة طارئة.

[85] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[86] بين آب/أغسطس 2014 ونيسان/أبريل 2015، ذُكِر أن التحالف شنّ أكثر من 1,700 غارة جوية في العراق. لقد تركّزت الغارات التي استهدفت المناطق الواقعة على حدود إقليم كردستان على المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، خصوصاً قرب سد الموصل، وسنجار ومخمور، إضافة إلى كركوك، حيث يتواجد الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على حد سواء. لم يستخدم التحالف القوى الجوية في المناطق الواقعة حصرياً تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني والميليشيات الشيعية. لقد كانت الاستثناءات الوحيدة في آمرلي، حيث شنّت الولايات المتحدة ضربات جوية بالتنسيق مع الميليشيات الشيعية التركمانية وأعادت الاستيلاء على البلدة في 31 آب/أغسطس 2014، وتكريت، حيث دعمت الولايات المتحدة الميليشيات الشيعية بالضربات الجوية في 26 آذار/مارس 2015. لتصوير بياني للضربات الجوية للتحالف، انظر BBC Middle East, 14 April 2015. يشرح البعض هذا التقسيم بحكم الأمر الواقع للعمل كنتيجة لتفاهم أمريكي إيراني ضمني. مسؤول في الاتحاد الوطني الكردستاني قال: "خلال الهجمات في جنوب [محافظة] كركوك في أواسط آذار/مارس [2015]، استهدفت الضربات الجوية الأمريكية المناطق التي تنتشر فيها البشمركة [الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على حد سواء]، بينما توقفت في المناطق المحيطة ببشير [بلدة تركمانية شيعية] حيث تتواجد الميليشيات الشيعية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خالد الشامي، المستشار السياسي للرئيس العراقي، بغداد، 15 آذار/مارس 2015. دبلوماسي من أحد بلدان التحالف شرح قائلاً: "نعرف الانقسامات بين الأحزاب الكردية. لكننا نأمل بأن الأسلحة التي يتلقونها ستستخدم لتحقيق الهدف الصحيح، وطبقاً لتوقعاتنا. عندما تتراجع ضغوط تنظيم الدولة، فإن المساعدات العسكرية ستتراجع بالتناسب. لبعض أعضاء التحالف مصلحة مشتركة مع إيران، وبالتالي فإن وجود ميليشيات شيعية تقاتل تنظيم الدولة في تلك المناطق قد يكون حلاً مؤقتاً مقبولاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 23 أيلول/سبتمبر 2014.

[87] انظر الشكل في الملحق ب. مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطي الكردستاني شرح قائلاً: "لدينا علاقات جيدة مع جميع الأطراف. نصوغ علاقاتنا الخارجية استناداً إلى المصالح والقيم والتهديدات المشتركة. لدينا مع الغرب وإيران ثلاثة من هذه. ومن المؤكد أن لدينا مع تركيا مصالح مشتركة، لكن ليس بالضرورة قيم مشتركة أو تهديدات مشتركة، بالنظر إلى موقفها من داعش" ـ في إشارة إلى الشائعات حول الصلات التركية المزعومة بتنظيم الدولة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هيمن هورامي، أربيل، 22 أيلول/سبتمبر 2014. محلل سياسي تربطه علاقات وثيقة بالحزب الديمقراطي الكردستاني قال: "الآن وقد أعدنا توجيه علاقاتنا، بتنا بحاجة للانتباه للمحافظة عليها متنوعة وتجنّب أن نصبح وكيلاً لإيران كما فعل الاتحاد الوطني الكردستاني". مقابلة أجرتها

لقد دفعت علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع التحالف الاتحاد الوطني الكردستاني أكثر إلى المعسكر الإيراني. ولم يكن هذا دون كلفة بالنسبة للاتحاد الوطني الكردستاني. على خطوط الجبهة، حيث تنتشر قواته، كانت الميليشيات الشيعية هي التي تفرض الشروط على القادة الأكراد، وتفرض قيوداً على الانتشار أو تعزو النصر لنفسها في العمليات المشتركة، كما في جلولاء في كانون الأول/ديسمبر.[88] في حين قد ينجح الاتحاد الوطني الكردستاني في إخراج تنظيم الدولة من المناطق المتنازَع عليها، فإن بوسعه فعل ذلك فقط من خلال زيادة اعتماده على إيران، وتقاسم السلطة مع الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران والقبول بالشراكة العسكرية مع حزب العمال الكردستاني/قوات حماية الشعب.[89]

يمكن للمساعدات العسكرية غير المنسقة، وغير المتوازنة، وغير المشروطة وغير الخاضعة للرقابة التي تُقدَّم للأكراد، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية أن تبدد بشكل غير مباشر مخاوف التحالف من أن المستفيدين يستخدمون دعمه كلبنات في بناء دولتهم. إلاّ أن ذلك يخاطر أيضاً بالتشجيع على ظهور مجموعة من القوات شبه العسكرية، يتبع كل منها زعيم مختلف للحزب، مما يؤدي إلى تقلّص الفعالية ضد تنظيم الدولة ويهدد وحدة الدولة العراقية بطريقة مختلفة.

ج. صراع متصاعد على المناطق المتنازَع عليها

بما أن التحالف قاوم حتى الآن تسليح السكان المحليين في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة خشية انضمامهم إلى العدو، فإن مساعداته العسكرية رجّحت كفة التوازن بين العرب والأكراد في المناطق المتنازَع عليها لصالح الأكراد. في غياب أية محاولة لتشجيع تعاون السكان المحليين، فإن هذا قد يعزز قوة تنظيم الدولة بوصفه اللاعب الوحيد على الأرض الذي يعتقد أنه قادر على وضع حد لاستيلاء الأكراد على الأرض. إن المكاسب العسكرية التي يحققها الأكراد والميليشيات الشيعية ضد تنظيم الدولة تمكّنهم من دعم الشخصيات التي يفضلونها في إدارة الأمن والمحافظات ذات الأغلبية العربية السنية (نينوى، وصلاح الدين، وديالى، وكركوك)، ما يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب في وضع يتّسم أصلاً بالهشاشة ويضعف العلاقات مع بغداد.[90]

بالفعل، فمنذ وصول تنظيم الدولة، حقق الأكراد نجاحات غير مسبوقة في الاستيلاء على الأراضي خارج حدود إقليمهم الرسمية، الخط الأخضر.[91] لقد استمر النزاع بين حكومة إقليم كردستان والعاصمة على هذه المناطق لردح من الزمان، وانتشرت قواتهم على "خط تماس" افتراضي يقسم هذه المناطق. خلال عام 2013، سمح الصراع بين العرب السنّة والحكومة المركزية التي يقودها الشيعة للأكراد بدفع الجيش إلى الوراء، الجيش الذي انهار في حزيران/يونيو 2014 في الشمال تاركاً القوات الكردية تحظى بسيطرة حصرية على معظم المناطق التي يقطنها خليط من السكان خارج الخط الأخضر. كانت مدينة كركوك والمنطقة المحيطة بها أهم تلك المناطق استراتيجياً، بسبب وجود حقل نفط كركوك وعدة حقول أخرى (خصوصاً باي حسن)، التي استولت عليه القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني فوراً.

بعض البلدات العربية السنّية في المناطق المتنازَع عليها أصبحت ميادين قتال وهُجِّر سكانها؛ والبلدات الأخرى التي سقطت أمام تنظيم الدولة حُرِمت من خدمات الدولة واستُهدِفت بالضربات الجوية، وهُجِّر المزيد

مجموعة الأزمات، أربيل، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. لقد صعّد مسؤولو الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهودهم في الحشد والتعبئة في الغرب، وفي الكونغرس الأمريكي على وجه التحديد، لإقناع البلدان الغربية بالقبول بشهادات المستخدِم النهائي من حكومة إقليم كردستان عن المساعدات العسكرية (خصوصاً الأسلحة الثقيلة)، والالتفاف على بغداد والاتحاد الوطني الكردستاني. انظر *Washington Examiner*, 25 March 2015, and *Al-Monitor*, 24 March 2015.

[88] تقوم بين بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني والميليشيات الشيعية علاقة مضطربة. رغم أنهما انتشرا جنباً إلى جنب خارج السعدية في محافظة ديالى في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، فإن فيلق بدر منعها من دخول المدينة. في كانون الأول/ديسمبر، أطلق الاتحاد الوطني الكردستاني وفيلق بدر مزاعم متناقضة حول الاستيلاء على جلولاء المجاورة، حيث وجّه الأول للثاني اتهامات بممارسة عمليات النهب. مقاتل في الاتحاد الوطني الكردستاني في جلولاء وصف التوترات قائلاً: "نحن [البشمركة] حررنا جلولاء، ولم يدخل فيلق بدر المدينة إلاّ بعد ثلاثة أيام وتوجّه مباشرة لنهب منازل الناس. إننا لا نثق بهم. إنهم يشبهون داعش لكن مع علم الحسين". ـ في إشارة إلى حسين بن علي بن أبي طالب، الإمام الثالث لدى الشيعة الذي أدى مقتله إلى تعزيز الانشقاق داخل الإسلام. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كالار، 28 كانون الثاني/يناير 2014.

[89] بدأت علامات واضحة بالظهور، حيث تنشر وسائل الإعلام الموالية للاتحاد الوطني الكردستاني صوراً لوحدة مكافحة الإرهاب في الاتحاد تصافح مقاتلي وحدات حماية الشعب في كركوك وتدرّب قوات حماية الشعب في سورية.

[90] انظر تقرير مجموعة الأزمات، "هزيمة الدولة العراقية"، مرجع سابق.

[91] حول التقدّم الذي حققه الأكراد في حزيران/يونيو 2014 وراء الخط الأخضر (بما في ذلك الاستيلاء على حقول نفطية)، انظر المقدمة. خسروا بعض تلك الأراضي لتنظيم الدولة في آب/أغسطس. لكنهم عادوا واستولوا على معظمها، باستثناء البلدات التي يقطنها المسيحيون والإيزيديون، وهي سنجار، وبعشيقا وبرطلّة، إضافة إلى قرى في الشمال الشرقي، والشمال والشمال الغربي من الموصل. انظر الخارطة في الملحق أ.

من مدنييها وبالتالي تغيّرت التركيبة الديموغرافية للمنطقة.[92] مدينتا أربيل والسليمانية تستضيفان الآن عدداً كبيراً من العرب السنة البارزين، بما في ذلك محافظ نينوى أثيل النجيفي، وزعماء الأقليات، الذين غادروا جميعهم ولم يتح لهم خيار سوى الذهاب إلى إقليم كردستان. زاد ذلك من نفوذ الأكراد على الشؤون العربية السنية في المناطق المتنازَع عليها والمناطق المجاورة لها.[93]

يتّبع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني استراتيجيات متشابهة، غير أنها غير منسقة، لتعزيز سيطرتهما في مناطق نفوذهما: الحزب الديمقراطي الكردستاني في سهل نينوى ونقاط الوصول إلى المناطق التي يقطنها الأكراد في سورية والاتحاد الوطني الكردستاني في محافظتي كركوك وديالى. على طول خط الجبهة داخل منطقة الاتحاد الوطني الكردستاني، أفشلت الميليشيات الشيعية في كثير من الأحيان المطامح الكردية، وهمّشت الزعماء العرب السنة المحليين بتجنيد قوات سنية تحت قيادة الميليشيات الشيعية استعداداً لانتزاع هذه المناطق من تنظيم الدولة.[94] يبقى السعي للتوصل إلى تسوية مع الأكراد أو، في بعض الأحيان، مع الفصائل الشيعية المسلحة أفضل خيار للزعماء المحليين الذين يريدون تجنيد، وتدريب، وتسليح وتنظيم المقاتلين ضد تنظيم الدولة، إلاّ أن أي ترتيب من هذا النوع له ثمن.[95]

تعمل القوات الكردية على "تحرير" المناطق التي يقطنها العرب السنة فقط بعد التوصّل إلى اتفاقيات مع الزعماء المحليين تعزز سيطرتهم وذلك بفرض قيادتهم وجعل الشخصيات المحلية معتمدة عليهم في الحماية والخدمات الأساسية لعودة المهجرين.[96] أحد الزعماء العشائريين من نينوى على الجبهة التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني أكّد على هذا المأزق في المناطق المتنازَع عليها قائلاً:

> نحن [العشائر العربية السنية] بحاجة لشركاء جديين للحصول على الموارد التي نحتاجها لتحرير أرضنا. اليوم ليس هناك دولة مركزية نتعامل معها، والزعماء السنة في بغداد لم يعد لهم شأن. الخيار الوحيد أمامنا هو التحدث إلى الأكراد. لكننا لا نستطيع أن نبيع أنفسنا للأكراد أيضاً. من سيضمن لي أنهم لن يفرضوا نفسهم ويضطهدوا شعبي؟ نعرف ما يريده الأكراد: يريدون أرضنا. لقد بدأنا بمناقشة القضايا المتعلقة بالموازنة المحلية، والخدمات والزراعة. المشكلة الآن هي كيفية إقناع شعبنا [السني] أن هذا هو الطريق الوحيد إلى الأمام.[97]

تبقى مثل هذه الضمانات صعبة التحقق. إن أية حملة بقيادة كردية (أو شيعية) ضد تنظيم الدولة تمنحهم المزيد من النفوذ على المؤسسات المحلية. وكما أن إقصاء السنة عن حكومة بغداد وفّر تربة خصبة لسيطرة تنظيم

---

[92] منذ حزيران/يونيو 2014، تجلّت ثلاثة سيناريوهات أساسية، طبقاً للنسيج القبلي، والإثني والطائفي للمنطقة. سليمان بيك، وهي بلدة ذات أغلبية عربية سنية في محافظة صلاح الدين، سقطت في يد تنظيم الدولة في حزيران/يونيو 2014، ثم أصبحت ميدان معركة بين البشمركة والميليشيات الشيعية من جهة وتنظيم الدولة من جهة أخرى، ما أدى إلى نزوح سكانها. طوز خورماتو المجاورة، التي يقطنها سكان مختلطون من الأكراد والشيعة والتركمان والعرب السنة، شهدت عمليات نهب واسعة النطاق للأحياء العربية السنّية في محيطها، ما دفع السكان نحو المركز حيث باتوا تحت السيطرة الكردية الشيعية. في جلولاء، (محافظة ديالى)، ومع وجود توترات عربية كردية عميقة، صمدت عشيرة الكروية العربية السنية وفي النهاية توصلت إلى اتفاق مع تنظيم الدولة، إلى تراجع التنظيم في تشرين الثاني/نوفمبر. ملاحظات لمجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2014. مصدر آخر للمظالم العربية في المناطق المتنازَع عليها هو أنه في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية، لم يُسمَح للسكان العرب العودة حتى بعد أن مُنِح الأكراد حرية الحركة حالما اعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني أن المنطقة آمنة. "Iraq: Iraqi Kurdistan: Arabs Displaced, Cordoned Off, Detained", Human Rights Watch, 26 February 2015.

[93] العديد من زعماء العشائر العربية السنية، والمحافظين وأعضاء المجالس المحلية من نينوى، وصلاح الدين وديالى انتقلوا إلى أربيل. وقد أصدرت حكومة إقليم كردستان تصاريح إقامة وسكن لبعض أبرز هؤلاء. ملاحظات لمجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 2014.

[94] رئيس بلدية سليمان بيك، طالب محمد، تحدث عن كيف أنه بعد أن أخفق في التفاوض على تحريرها من تنظيم الدولة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، كان عليه التعامل مع زعيم فيلق بدر هادي العامري، واتفقا على تجنيد قوات سنّية تحت قيادته. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[95] عرض الحزب الديمقراطي الكردستاني على محافظ نينوى، أثيل النجيفي، تدريب وتسليح قوة شرطة في الموصل تتكون من 12,000 في محافظة دهوك (إقليم كردستان) للتحضير لإعادة الاستيلاء على المدينة. كما وضع حرس البشمركة تحت تصرفه في الكوش، حيث نقلت المحافظة إدارتها إليها بعد استيلاء تنظيم الدولة على المدينة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 أيلول/سبتمبر 2014.

[96] طالب محمد، رئيس بلدية سليمان بيك، شرح قائلاً: "لقد دُمّر بناء مجلس المدينة؛ وليس في المدينة كهرباء، ولا ماء، ولا مستشفيات. يمكنني أن أعمل لإعادة الخدمات الأساسية، لكني لا أستطيع أن أفعل شيئاً دون وجود قوة لتأمين المدينة أولاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[97] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 18 أيلول/سبتمبر 2014. الزعماء العرب السنة في المناطق المتنازَع عليها يزعمون أن بغداد، بإقصائهم عن إدارة الأمن، لم تترك لهم خياراً إلا العودة إلى الأكراد. أحد زعماء نينوى شرح قائلا: "في عام 2003 شاركت في العملية الانتقالية ووضعت ثقتي في الحكومة المركزية. اليوم نحن في مرحلة أخرى: ليس للعرب السنّة أي نفوذ في العاصمة، حيث يسيطر الأكراد والشيعة على الملف الأمني. أولويتي اليوم هي حماية أرضي؛ لا تستطيع بغداد أن تساعدني في هذا". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 21 أيلول/سبتمبر 2014.

الدولة وتجنيد العناصر في المنطقة التي استولت عليها، فإن الهيمنة الكردية في الأجزاء التي يقطنها العرب السنة من المناطق المتنازَع عليها لا يبشر بخير بالنسبة لاستقرار المنطقة في المستقبل.[98]

د. الصراع الذي لم تتم تسويته بين بغداد وأربيل

لم تنجح محاولة إقناع الأكراد بالمشاركة في الحكومة المركزية في تحسين العلاقة بين أربيل وبغداد، التي كانت متوترة منذ وقت طويل بسبب القضايا المتعلقة بالأرض، والموارد الطبيعية والإيرادات. الدعم العسكري الدولي يزيد من تعقيد هذا الوضع بمنح الأكراد ليس فقط قدرات عسكرية أكبر، بل تغطية دبلوماسية أيضاً. لقد أصبحت التوترات بين أربيل وبغداد حادّة على نحو خاص خلال العامين الأخيرين من حكم المالكي الذي دفع بقوة ضد المطالب الكردية بالأرض والصفقات الأحادية مع شركات النفط الأجنبية. الرئيس العراقي، جلال طالباني، السياسي الكردي المخضرم الذي كان قد ساعد على التوسط ورعاية علاقة الأكراد مع الحكومة المركزية، خرج نسبياً من المشهد بعد جلطة دماغية تعرّض لها في كانون الأول/ديسمبر 2012، تاركاً مسعود برزاني لمواجهة بغداد مباشرة. للعديد من السنوات، اصطدم برزاني والمالكي حول خلافاتهما بطريقة عززت شعبيتهما بين أنصارهما لكنها فاقمت التوترات القائمة أصلاً بين الأكراد والعرب، خصوصاً على الأرض في مناطق مثل كركوك.

في شباط/فبراير 2014، بدأت بغداد بحجب اعتمادات الموازنة السنوية عن حكومة إقليم كردستان (17% من موازنة الدولة) انتقاماً من قرارها بتصدير النفط من حقول واقعة في إقليم كردستان مباشرة من خلال أنبوب نفط جديد مُدَّ إلى تركيا دون الحصول على موافقة بغداد. حكومة إقليم كردستان، التي واجهت أزمة موازنة حادّة، أُجبرت على التوقف عن دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، ووصل الاستياء من بغداد فيها إلى حده الأقصى. بعد استيلاء تنظيم الدولة على الموصل، نزح الآلاف من المهجّرين العرب إلى كردستان، ما تسبب في نقص في الوقود وأثار العواطف المعادية للعرب.[99] كان هناك اعتقاد واسع الانتشار بين الأكراد بأنهم كانوا يدفعون ثمن الأزمات المالية، والأمنية والإنسانية التي تسبب بها حكم المالكي الكارثي.[100] عندما أزيح المالكي، تنفس الأكراد الصعداء. وبضغط من الدول الغربية التي تقدم لهم المساعدات العسكرية، وافقوا على مضض على التواصل مع بغداد والانضمام إلى حكومة العبادي، التي تمكنوا من التوصل معها بسرعة إلى تسوية أولية حول النفط. هذه الخطوة المتواضعة كانت نتيجة تفاهم أمريكي ـ إيراني ضمني حول الحاجة للمحافظة على وحدة أراضي العراق؛ لكنها لم تعكس تقدماً نحو تسوية حقيقية للنزاعات القديمة.[101]

كانت الشكوك حول الاتفاقية متبادلة. أحد أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وصفها بأنها "صفقة مؤقتة"، بينما "الإرادة، والنيّة والأهداف لحكومة إقليم كردستان وبغداد تبقى متعارضة بشكل جوهري".[102] في مؤتمر عُقِد في السليمانية في آذار/مارس، تبادل وزير النفط العراقي ووزير الموارد الطبيعية الكردي اتهامات علنية بعدم التنفيذ.[103] ثمة نزاع آخر يتعلّق بطلب الأكراد تقاسم الأسلحة التي

---

[98] أثيل النجيفي، محافظ نينوى، حمّل المسؤولية للأكراد قائلاً: "ينبغي على البشمركة أن تقاتل داعش وليس العرب السنة. داعش تتغذى على الصراع العربي الكردي. تريد أن يعتقد الناس أنها تحمي العرب من الأكراد، وهي تنجح بذلك إلى حد ما". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 27 أيلول/سبتمبر 2014. زعيم عربي سني آخر حمّل المسؤولية للمحافظ قائلاً: "لست متفاجئاً من أن الناس في نينوى يؤيدون داعش. لمدة أربع سنوات عبّرت عائلة النجيفي وآخرون عن معارضتهم للأكراد. صدّقهم الناس، لكن الناس تراهم الآن يجلسون في أربيل، بينما تستعيد داعش الأراضي العربية من الأكراد". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، آب/أغسطس 2014.

[99] العديد من الأفراد يرون في العرب السنّة الهاربين تهديداً، يوازي تهديد تنظيم الدولة. فيما يعكس استياءً أوسع، أخبر سائق تاكسي من أربيل كان يحمل آراءً معتدلة عن العرب السنّة حتى ذلك الحين، أخبر مجموعة الأزمات في أيلول/سبتمبر بما يلي: "سمحنا لهم بدخول كردستان، وأعطيناهم العمل، لكن مع اقتراب داعش أكثر من أربيل، لم نعد نستطيع أن نثق بهم. لم يعد من الممكن العيش مع هؤلاء الناس".

[100] ملاحظات لمجموعة الأزمات، كردستان العراق، حزيران/يونيو ـ أيلول/سبتمبر 2014.

[101] لقد كان هناك تفاهم ضمني بين الولايات المتحدة وإيران منذ وقت طويل حول الحاجة للمحافظة على وحدة العراق؛ وقد بات هذا يترجم اليوم إلى دعم إيران لوكلائها، بشكل يجمع تحت مظلتها فصائل شيعية، والاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب العمال الكردستاني والجهات المرتبطة به في سورية، ومُنِح العرب السنّة دوراً رمزياً وحسب. ولم تفعل الولايات المتحدة الكثير لمواجهة هذا. دبلوماسي إيراني قال: "نحن ندعم عراقاً موحداً. إيران تريد مساعدة حيدر العبادي في التغلب على التحديات التي يواجهها. من مصلحتنا تماماً أن يكون جوارنا مسالماً. نحن نريد عراقاً مستقراً، وحكومة مركزية مستقرة في بغداد. لا ينبغي أن يكون هذا مشكلة إذا تعاون الأكراد والسنّة مع الفصائل الشيعية في بغداد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 28 أيلول/سبتمبر 2014. مسؤول أمريكي قال شيئاً مشابهاً: "نحن ندعم سياسة 'عراق موحد'"، وأقرّ أن هذا يشكل "مصلحة مشتركة بين الولايات المتحدة وإيران. كلاهما جزء من المعركة ضد تنظيم الدولة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[102] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 27 كانون الثاني/يناير 2015.

[103] ملاحظات لمجموعة الأزمات، السليمانية، 11 آذار/مارس 2015. يبقى الاحترام للاتفاقية هشاً. أحد أعضاء غوران، وهو مستشار لرئيس البرلمان الكردي أيضاً، وصفها بأنها "التفاتة تشير إلى النوايا الطيبة ... لكنها غير قابلة للتطبيق منذ البداية ... وتم

استلمتها الحكومة لمحاربة تنظيم الدولة.[104] يبقى احتمال التفاوض على قوانين تقاسم إيرادات النفط الاتحادية بعيداً كما كان دائماً.[105]

يمكن القول إن الفجوة القائمة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان تتعمق، مع إمساك تنظيم الدولة بالسكين التي تفصلهما. التعاون الأمني إما غير موجود أو إنه على شكل تحالف فصائل بين بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران. لقد دفع تنظيم الدولة بغداد والأحزاب الكردية إلى تخزين الأسلحة وحشد الحلفاء الخارجيين بدلاً من العمل معاً على نحو وثيق وبإحساس من التضامن أو على الأقل المصلحة المشتركة التي يحتّمها تهديد مشترك. باختصار، فإن العراق يتم إغراقه بالأسلحة رغم أن الاتفاق السياسي أضعف من أن يسمح باستخدام هذه الأسلحة للدفاع عن البلاد بمجملها أو تقويتها.

هـ. تلاشي الحدود مع سورية

يؤدي الزوال النسبي للحدود بسبب النجاحات العسكرية لتنظيم الدولة إلى توحيد الصراعات الكردية التي كانت منفصلة في الماضي بين سورية والعراق، ما يمهّد الطريق للأحزاب الكردية العراقية لاكتساب نفوذ أكبر في الشؤون السورية. المكاسب العسكرية التي حققها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/وحدات حماية الشعب على الأرض منذ عام 2011 دفعت الفصائل الكردية العراقية، خصوصاً الحزب الديمقراطي الكردستاني (وبتشجيع من تركيا)، لممارسة نفوذ سياسي في سورية باستضافة ممثلين عن الحزب الكردي السوري في أربيل، وتجنيد وتدريب قوة بشمركة سورية بديلة، وفي الوقت نفسه السعي للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يضع قوات الحماية الشعبية تحت القيادة الكليّة للحزب الديمقراطي الكردستاني. رغم ذلك، فإن وحدات حماية الشعب احتفظت بسيطرة شبه حصرية على المناطق الكردية السورية، لمنع البشمركة المدعومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني من العبور إلى سورية وتولّي القيادة، بنجاح أحياناً، في صد تنظيم الدولة.[106] اجتذب الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة في أيلول/سبتمبر في كوباني، وهي مدينة ذات أغلبية كردية على الحدود السورية التركية وجزءً من الإدارة التي يتولاها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd في شمال سورية، اهتماماً عالمياً. سعى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd للحصول على الدعم العسكري من التحالف لقوات حماية الشعب، لصد تنظيم الدولة لكن أيضاً للحصول على اعتراف دولي بـ "الإدارة الذاتية الديمقراطية" التي يقيمها بوحي من زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان.[107] على عكس ما حصل في سنجار، فإن الدعوات لدعم وحدات حماية الشعب في كوباني شكّلت مأزقاً للاعبين الإقليميين والدوليين. كانت تركيا ممزقة بين الحاجة للمحافظة على شراكتها مع التحالف المعادي لتنظيم الدولة وعدائها لحزب العمال الكردستاني. كيف لها أن تقاتل الأول دون أن تساعد الثاني؟ أما التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة فقد تردد بدعم وحدات حماية الشعب بشكل مباشر، جزئياً بسبب استمرار اعتماد المجموعة على المؤسسات التي يسيطر عليها النظام السوري، لكن بشكل أساسي خشية أن يؤدي مثل ذلك الدعم إلى إغضاب تركيا.

كان الحل في أن تقدم الولايات المتحدة الدعم لوحدات حماية الشعب بشكل غير مباشر من خلال أكراد العراق، وهم شركاء لواشنطن وأنقرة على حد سواء. كانت وحدات حماية الشعب تنقل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بأهداف الولايات المتحدة من خلال المسؤولين الأمنيين في الحزب الديمقراطي الكردستاني وتتلقى الأسلحة من خلال تركيا عبر قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني المنتشرة بجوار وحدات حماية الشعب. في "اتفاق دهوك"، التزم الحزب الديمقراطي لكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd بتقاسم الحكم في سورية.[108] كسر

التوصل إليها نتيجة ضغوط من إيران والولايات المتحدة. لكننا لسنا غير واقعيين لدرجة أن نعتقد أنه يمكن تسوية كل شيء بإرسال شخص واحد إلى بغداد مع حراسه الشخصيين ... طالما أن الحكومة المركزية لا تدفع رواتب موظفي القطاع العام، لا تستطيع الادعاء بالسيادة على أقيم كردستان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 29 كانون الثاني/يناير 2015.

[104] مسعود برزاني، بدعوته للدعم بالدبابات، والحوامات وناقلات الجند المصفّحة، أصرّ: "ينبغي أن نحصل على حصتنا. إذا استلم العراق 300 دبابة، ينبغي أن نأخذ حصتنا منها". *Al-Monitor*, 15 February 2015.

[105] لم تتوصل حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية بعد إلى اتفاق حول مجموعة من القوانين الاتحادية تنظّم قضايا محورية مثل السيطرة على حقول النفط، وإدارة إنتاج وتصدير النفط وتقاسم الإيرادات. انظر تقرير النفط العراقي، 3 كانون الأول/ديسمبر 2014.

[106] انظر تقارير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط، "أكراد سورية: صراع داخل الصراع"، "الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي pyd"، كلاهما مرجعان سابقان.

[107] وجد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd في معركة كوباني فرصة لدعم الغرب واجتذاب الاعتراف الدولي بمشروعه في "الإدارة الذاتية" فيما يسميه "روجافا" (كردستان الغربية) في شمال سورية. للمزيد، انظر المرجع السابق.

[108] في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2014، جمع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حلفاءهما الأكراد السوريين وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd في دهوك لإعادة إحياء اتفاق لم يتم تنفيذه تم التوصل إليه عام 2012 حول

الجهد الكردي المشترك، المدعوم بالضربات الجوية للتحالف، المأزقين العسكري والسياسي حول كوباني وخدم جميع المصالح: أعطى أنقرة الخيار الأفضل بين مجموعة من الخيارات السيئة، ورفع عنها الحاجة إلى اتخاذ قرار فيما إذا كانت ستدعم الأكراد المرتبطين بحزب العمال الكردستاني أم لا؛[109] ووفّر وسيلة لأصدقاء تركيا للمضي في سياستهم دون تنفير حليفهم؛[110] وحققت مصلحة إيران برؤية مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني يشاركون في ميدان المعركة السوري، وحققت التعاون بين وحدات حماية الشعب والاتحاد الوطني الكردستاني.[111] تلقّت وحدات حماية الشعب المساعدات العسكرية المطلوبة، ما عزز آمال وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd بالاعتراف المستقبلي؛ وحصلت الأحزاب الكردية العراقية على موطئ قدم مباشر في سورية؛ وعزز برزاني صورته بوصفه القائد الأعلى للأكراد.

الأمر الوحيد الذي لم تحققه هو أنها لم تحسّن التعاون الاستراتيجي الداخلي بين الأكراد ضد تنظيم الدولة أو بأي شكل آخر. لم تؤدِ اتفاقية دهوك إلى تعزيز التعاون العسكري بين القوات الكردية الرئيسية أو إلى إدماج المجموعات الكردية السورية في إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd لكردستان السورية.[112] علاوة على ذلك، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/وحدات حماية الشعب لم يحقق تقدّماً حقيقياً يذكر نحو الاعتراف الدولي والحصول على مساعدات عسكرية مباشرة.[113] بدلاً من ذلك، دُفِعت المجموعة إلى ترتيب مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بحيث تستفيد من الضربات الجوية الأمريكية ومع الاتحاد الوطني الكردستاني من أجل استلام الأسلحة من إيران.[114] إلاّ أن من المحتمل أن يفعل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني المزيد لتقويض محاولة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd بدلاً من مساعدته لفرض شكله الخاص من الإدارة الذاتية في شمال سورية، أي مشروع "روجافا" (كردستان الغربية) في الإدارة الذاتية الخاص به.[115]

التعاون الإداري والعسكري في سورية، وُقِّع في أربيل، ولتمهيد الطريق للتدخل العسكري للأحزاب الكردية العراقية في المناطق الكردية في سورية. قبل يوم من ذلك، وافق برلمان حكومة كردستان على نشر البشمركة في كوباني. بعد ثمانية أيام، ذُكِر أن 150 من أفراد البشمركة العراقية عبروا الحدود إلى الأراضي التركية السورية من خلال تركيا وذهبوا إلى كوباني. *Rudaw*, 22 October 2014.

[109] يُذكَر أن أنقرة سارت في ذلك الاتجاه بضغط من الولايات المتحدة. الكاتب الصحفي جنكيز جاندار وصف مأزق الحكومة بقبول عبور البشمركة في أراضيها بالقول: "كان الضغط على تركيا قوياً إلى درجة أن الحكومة لم يكن بوسعها سوى القبول بتلك التسوية. كانت الحجة هي أنه إذا كان ينبغي لقوات الدعم أن تكون كردية، فلتكن كردية، لكن على الأقل ينبغي أن تتكون من الأكراد الذين هم أصدقاءنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

[110] حرّر هذا التحرك الولايات المتحدة وآخرين من تغيير موقفهم حيال حزب العمال الكردستاني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أوروبي، أنقرة، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[111] مسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd والاتحاد الوطني الكردستاني أشاروا إلى أن إيران وافقت على نشر الأكراد العراقيين في كوباني لأنهم كانوا يضمّون مقاتلين من الاتحاد الوطني الكردستاني. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[112] ملاحظات لمجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر ـ آذار/مارس 2015.

[113] في أعقاب معركة كوباني، أعلن أحد مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd بفخر: "قبل كوباني، كان برزاني وحلفاؤه يزعمون أنهم مهّدوا لنا الطريق إلى أوروبا والولايات المتحدة. أما الآن فنحن جزء من تحالف ضد داعش، ولم يعد بوسعهم قول ذلك. لقد شكلت كوباني نجاحاً لنا. لقد تلقينا الاعتراف الدولي بصراعنا؛ والآن بات من مصلحة برزاني أن ينضم إلينا، لأنه وبينما نجحنا نحن في كوباني، فإنه فشل في سنجار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ألدار خليل، أربيل، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. مسؤول الملف السوري في الحزب الديمقراطي الكردستاني قدم رؤية حزبه المناقضة لذلك: "التحالف يتعامل بشكل حصري مع الأكراد [العراقيين] وليس له أي صلة بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd. خلال أزمة كوباني، لم يكن أمام حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd خيار سوى القبول بمساعدتنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2014. اجتمع دبلوماسيون غربيون مع قادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd دون الاعتراف رسمياً بالمجموعة. بعد أن بدأت الولايات المتحدة بتقديم الدعم العسكري غير المباشر لوحدات حماية الشعب، قال متحدث باسم الولايات المتحدة: "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd مجموعة مختلفة قانونياً عن حزب العمال الكردستاني، بموجب القانون الأمريكي". الإحاطة الصحفية اليومية لوزارة الخارجية، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2014. في شباط/فبراير، استقبل الرئيس فرانسوا هولاند مسؤولاً من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd في باريس، بينما اجتمع دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي مع زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd صالح مسلم. إلاّ أن ما من طرف اتخذ أية خطوة لتقديم الدعم المباشر للحزب، ناهيك عن الاعتراف بحكومته المحلية. في آذار/مارس 2015، أعلن وزير الخارجية البريطاني أنه "سيكون من الصعوبة البالغة تقديم أي دعم لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd بينما يحتفظ بعلاقات مع نظام الأسد ويرفض التعاون الكامل مع المعارضة السورية المعتدلة. كما أننا قلقون من احتفاظ الحزب بعلاقات مع حزب العمال الكردستاني". *Rudaw*, 23 March 2015.

[114] بعد هجمات تنظيم الدولة في المناطق الواقعة شمال شرق وشرق الحسكة (تل تمر، تل حميس وتل براك) شمال سورية في شباط/فبراير ـ آذار/مارس 2015، طلبت وحدات حماية الشعب المزيد من الضربات الجوية الأميركية والأسلحة، وتم تقديم ذلك من خلال التنسيق مع الأحزاب الكردية العراقية.

[115] انظر تقارير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط، "أكراد سورية: صراع داخل الصراع"، و "الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي pyd"، مرجعان سابقان.

بعد انتصار كوباني، وسّع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/وحدات حماية الشعب خصوماتهم في العراق وسورية. أصبحت بلدة سنجار، التي كانت قد حظيت من قبل بتعبئة عالمية دعماً للأقلية الإيزيدية، مركز الاستقطاب الجديد. في كانون الثاني/يناير، ركّز الحزب الديمقراطي الكردستاني عملياته على سنجار من أجل قطع خطّ إمداد تنظيم الدولة بين سورية والموصل وإنشاء قناة للأكراد السوريين في منطقة الجزيرة وبالتالي موازنة نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd في سورية. ردّت وحدات حماية الشعب بتصعيد انخراطها في العراق، ودعت لإقامة كانتون إدارة ذاتية في سنجار (استناداً إلى الأيديولوجية السياسية لحزب العمال الكردستاني) وتنظيم الإيزيديين في "قوة حماية سنجار"، لمنع الحزب الديمقراطي الكردستاني من إعادة الاستيلاء على البلدة.[116]

الاتحاد الديمقراطي الكردستاني دعم تحرّكات وحدات حماية الشعب في سنجار، ما يعكس رغبة إيران بإلحاق وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd بأجندتها في سورية الموالية للنظام والمعادية لتركيا من خلال تحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.[117] لم تحقق جهود برزاني لوضع البشمركة الكردية (بما في ذلك وحدات حماية الشعب) تحت قيادته سوى القليل.[118] أخفق في الجمع بين المتشددين في الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني (الأكثر قوة داخلياً)، الذين رأوا في جهوده جزءاً من طموح قديم لفرض قيادة عائلته وحزبه.

بدلاً من ذلك، فإن محاربة تنظيم الدولة في سورية والعراق سمح للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بإدخال قواتهما إلى كردستان السورية وزيادة حضور المقاتلين المرتبطين بحزب العمال الكردستاني في العراق. وهكذا فإن ذلك ساعد في مفاقمة التنافس الكردي الداخلي في كلا البلدين، لأنه وبينما كان التحالف وإيران يقاتلان عدواً مشتركاً في المسرحين، فإنهما يفضلان شركاء أكراد مختلفين. أما كيف سيتفاعل ذلك مع اتساع المعركة إلى الموصل وأماكن أخرى، فإنه يبقى مثار مخاوف.

[116] في آب/أغسطس 2014، انتشرت وحدات حماية الشعب في سنجار لفتح كوريدور بين العراق وسورية ساعد الإيزيديين المحليين على الهروب من تنظيم الدولة بعد انسحاب بشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني. في كانون الثاني/يناير 2015، عندما أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني تحرير سنجار، أعلنت المجموعات الإيزيدية المدعومة من وحدات حماية الشعب، أعلنت سنجار "كانتون ذو إدارة ذاتية"، ومنعت بذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني من الاستيلاء عليها. *Al-Monitor*, 3 February 2015.

[117] زعيم حزبي كردي سوري علّق على الدور المتزايد للاتحاد الوطني الكردستاني في دعم وحدات حماية الشعب ضد تنظيم الدولة في سورية قائلاً: "مع دخول البشمركة العراقية إلى سورية، نخاطر بأن نجد أنفسنا تحت حكم مزدوج للاتحاد الوطني الكردستاني - حزب العمال الكردستاني والنظام السوري". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[118] نائب رئيس البرلمان الكردي، وهو شخصية من الحزب الديمقراطي الكردستاني مقرّبة من برزاني، زعم أن الرئيس كان يبذل جهوداً متواصلة للتصالح مع الفرع الرئيسي لحزب العمال الكردستاني الذي يقوده مُراد كارايلان والمعتدلين في الاتحاد الوطني الكردستاني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جعفر إبراهيم إيمينكي، أربيل، 26 كانون الثاني/يناير 2015. مسؤول رفيع في الاتحاد الوطني الكردستاني قال إنه لا يثق في مثل تلك المحاولات: "برزاني يرغب بتسجيل اسمه في التاريخ. لكن إذا أراد تحقيق النتائج، عليه أن ينفصل عن حزبه. لا يستطيع أن يكون زعيماً لكل الأكراد وفي الوقت نفسه زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خالد شواني 15 آذار/مارس 2015.

V. الخلاصة: نحو مقاربة جديدة

أخذ وصول تنظيم الدولة على المسرح العراقي الأكراد على حين غرة، حيث كانت السياسة الكردية في مرحلة انتقال من الاتفاقية الاستراتيجية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى وضع انخرطت فيه قيادتا الحزبين وقواتهما الأمنية في صراع داخلي على السلطة شجّع الانخراط الإقليمي. المساعدة العسكرية السريعة، وغير المنسّقة، وغير المتوازنة سرّعت من هذا الاتجاه. بدأت قوات البشمركة بالتحول تدريجياً إلى خليط من المجموعات شبه العسكرية، كل منها تابعة لزعيم حزبي ـ وهو عكس ما ينبغي أن تكون عليه مؤسسة أمنية احترافية. يخاطر ضخ كميات كبيرة من الأسلحة في مثل هذه البيئة في تغذية التنافس دون تحسين الأداء ضد تنظيم الدولة.

لقد ركّزت الدول الغربية بشكل مفرط على المخاطرة المتمثلة في نشوء كردستان مستقلة، وأهملت كيف أن دعمها يغيّر التوازن الهش أصلاً بين الأكراد وبيئاتهم الكردية وغير الكردية وأن من شأنه في الوقت نفسه تقويض وحدة العراق. إن هزيمة تنظيم الدولة ستعتمد على التعاون الكردي الداخلي، واستمرار الجهود التي تبذلها الأحزاب الكردية لتحويل البشمركة إلى مؤسسة عسكرية احترافية وموازنة مصالحهم المشتركة حيال إيران وتركيا، كما نصت الاتفاقية الاستراتيجية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وحول التعاون الأمني مع حكومة العبادي من أجل تخفيف حدة التوترات في المناطق المتنازَع عليها. هذه شروط مسبقة لهدفي التحالف المتمثلين في هزيمة تنظيم الدولة، والمحافظة على وحدة العراق كبلد وكدولة.

وهكذا ينبغي على التحالف تغيير مقاربته بشكل جذري. أولاً، ينبغي أن يستعمل المساعدات العسكرية للأكراد للبناء على بعض الإنجازات التي حققتها حكومة إقليم كردستان سابقاً في تحويل قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى مؤسسة عسكرية احترافية واحدة تحت السيطرة المدنية، بدلاً من تقويضهما من خلال الأسلحة التي تفاقم من انتشار الأحزاب وزعمائها. إن سلسلة قيادة واحدة أمر لا غنى عنه إذا أراد التحالف تعظيم العائدات على دعمه بتحسين الفعالية العسكرية، وكبح جماح التدخل الإقليمي وإعادة تركيز أهداف كل فصيل على محاربة تنظيم الدولة بدلاً من التنافس بين الأحزاب وداخلها أو على الموارد والاستيلاء على الأراضي في المناطق المتنازَع عليها. كخطوة أولية، على الأعضاء تنسيق المساعدات العسكرية من خلال قيادة مشتركة للتحالف تفاوض على تسليم الأسلحة حصرياً مع وزارة شؤون البشمركة في حكومة إقليم كردستان وأن تشترط وتضمن تقديم الأسلحة والتدريب فقط للألوية المشتركة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. سيمثّل ذلك حافزاً قومياً للأحزاب لإدماج قواتها.

ثانياً، على التحالف أن يستخدم المساعدات لتحسين التعاون العسكري بين بغداد وأربيل. وهذا يتطلب اشتراط تقديم الدعم بتنظيم الأكراد للعمليات ضد تنظيم الدولة بالتنسيق مع بغداد بدلاً من التنسيق مع الميليشيات الشيعية والعمل مع الحكومة وغير الأكراد في المناطق المتنازَع عليها على خطة لما بعد تنظيم الدولة تسمح باستعادة المؤسسات المحلية والقوات الأمنية.

للأكراد مصلحة كبيرة بترتيب بيتهم الداخلي. إذا أرادوا تحقيق أقصى المكاسب من الزخم المتولّد عن الدعم الدولي في محاربة تنظيم الدولة والذي زاد من نفوذهم لدى جيرانهم، فإنهم لا يستطيعون الاستمرار بالعمل من خلال حكومة ومؤسسات أمنية منقسمة. يتمثل التهديد الأمني الأكثر أهمية بالنسبة لحكومة إقليم كردستان في افتقارها لقوة بشمركة احترافية قادرة على حماية المنطقة من العدوان. إذا ظلت قوات البشمركة موالية للأحزاب ومجزأة، فإن مراكز صنع القرار ستتعدد، وسيؤدي ذلك إلى نشوء فجوات في المعلومات الاستخباراتية، وسيوفر ذلك فرصاً للتدخل الخارجي والخروقات الأمنية. ينبغي للإصلاح المؤسساتي أن يركّز على استعادة التنسيق الاستراتيجي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. يمكن لهذا أن يؤدي إلى تطبيع علاقات الأحزاب مع حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd. رغم اختلافاتها من حيث الأيدولوجيا والتحالفات الإقليمية، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd/حزب العمال الكردستاني بحاجة لبعضها بعضاً لمنع دول المنطقة من الهيمنة عليها واستغلالها.

كما أنه حان الوقت لتعاون الأكراد مع العرب السنّة في المناطق المتنازَع عليها. لقد أدى تهميش وتنفير العرب السنة إلى تمكين تنظيم الدولة؛ كما أن استمرار الهيمنة الكردية هناك والمفروضة بقوة السلاح يمكنها فقط أن تُحدِث أثراً عكسياً على أمن الأكراد أنفسهم، حيث إن ذلك سيؤدي إلى حشد المزيد من دعم العرب السنّة لتنظيم الدولة أو لنشاطات تمرّد أخرى. علاوة على ذلك، فإن تنسيق الأكراد مع القوات الحكومية، بدلاً من الميليشيات الشيعية، في العمليات ضد تنظيم الدولة سيساعد في تحقيق الاستقرار بعيد المدى للمحافظات

الأربع المحيطة بإقليم كردستان. إن أمن الإقليم يعتمد أكثر من أي وقت مضى على المحافظة على دولة عراقية فعالة والتعاون معها.

بغداد/أربيل/بروكسل، 12 أيار/مايو 2015

الملحق آ: خارطة الانتشار العسكري الكردي في شمال العراق

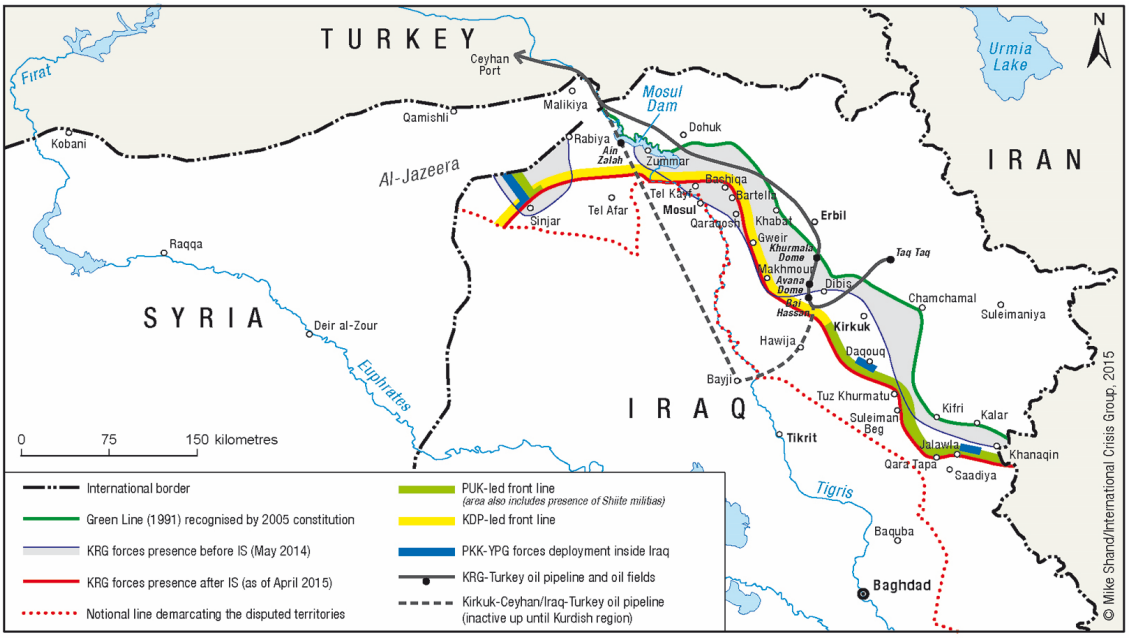

الملحق ب: شكل بياني للعلاقات الكردية الداخلية في شمال العراق

1. Strategic Agreement phase (2007-2013)

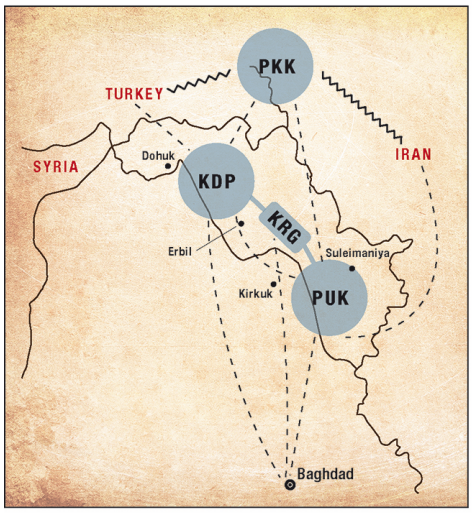

2. Kurdish political scene before IS (May 2014)

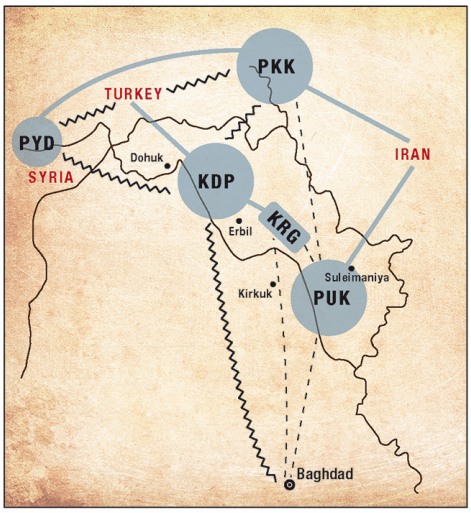

3. Kurdish political scene after IS (2015)

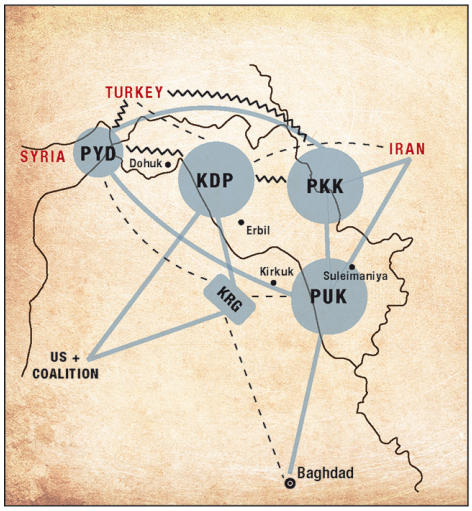

الملحق ج: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 125 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون، وعميد كلية باريس للشؤون الدولية، غسان سلامة.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، استلم منصبه في 1 أيلول/سبتمبر 2014. عمل السيد غيهينو نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وأحد نائبي نائباً المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في 26 موقعاً هي: بغداد/السليمانية، وبانكوك، وبكين، وبيروت، وبيشكيك، وبوغوتا، والقاهرة، وداكار، ودبي، ومدينة غزة، وإسلام أباد، واسطنبول، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، ولندن، ومكسيكو سيتي، وموسكو، ونيروبي، ونيويورك، وسيؤول، وتورونتو، وطرابلس، وتونس، وواشنطن دي سي. وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 70 منطقة لنزاع قائم أو محتمل الوقوع في أربع قارات. ويشمل ذلك في أفريقيا بوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ومدغشقر، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزيا، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوربا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنّة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا، وشمال القوقاز، وصربيا، وتركيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسورية، وتونس، والصحراء الغربية، واليمن. ويشمل في أميركا اللاتينية والكاريبي كلاً من كولومبيا، وغواتيمالا، والمكسيك، وفنزويلا.

هذا العام تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً مع طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية التالية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الخارجية البلجيكية، وزارة الشؤون الخارجية، والتجارة والتنمية الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة الخارجية الهولندية، وآلية الاستقرار في الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الفنلندية، ووزارة الخارجية الفرنسية، ومؤسسة المساعدات الأيرلندية، ووزارة الخارجية الإيطالية، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلاندية، ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة الشؤون الخارجية التركية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة أديسيوم، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة كوربر، ومؤسسة أوك، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، وصندوق بلوشيرز، وصندوق روكفيلير براذرز، ومؤسسة تينكر.

الملحق د: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذعام 2012

Israel/Palestine

Back to Basics: Israel's Arab Minority and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°119, 14 March 2012 (also available in Arabic).

The Emperor Has No Clothes: Palestinians and the End of the Peace Process, Middle East Report N°122, 7 May 2012 (also available in Arabic).

Light at the End of their Tunnels? Hamas & the Arab Uprisings, Middle East Report N°129, 14 August 2012 (also available in Arabic).

Israel and Hamas: Fire and Ceasefire in a New Middle East, Middle East Report N°133, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Extreme Makeover? (I): Israel's Politics of Land and Faith in East Jerusalem, Middle East Report N°134, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem, Middle East Report N°135, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Buying Time? Money, Guns and Politics in the West Bank, Middle East Report N°142, 29 May 2013 (also available in Arabic).

Leap of Faith: Israel's National Religious and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°147, 21 November 2013 (also available in Arabic and Hebrew).

The Next Round in Gaza, Middle East Report N°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

Bringing Back the Palestinian Refugee Question, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

Toward a Lasting Ceasefire in Gaza, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

Egypt/Syria/Lebanon

Lebanon's Palestinian Dilemma: The Struggle Over Nahr al-Bared, Middle East Report N°117, 1 March 2012 (also available in Arabic).

Now or Never: A Negotiated Transition for Syria, Middle East Briefing N°32, 5 March 2012 (also available in Arabic and Russian).

Syria's Phase of Radicalisation, Middle East Briefing N°33, 10 April 2012 (also available in Arabic).

Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF, Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012 (also available in Arabic).

Syria's Mutating Conflict, Middle East Report N°128, 1 August 2012 (also available in Arabic).

Tentative Jihad: Syria's Fundamentalist Opposition, Middle East Report N°131, 12 October 2012 (also available in Arabic).

A Precarious Balancing Act: Lebanon and the Syrian conflict, Middle East Report N°132, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle, Middle East Report N°136, 22 January 2013 (also available in Arabic and Kurdish).

Too Close For Comfort: Syrians in Lebanon, Middle East Report N°141, 13 May 2013 (also available in Arabic).

Syria's Metastasising Conflicts, Middle East Report N°143, 27 June 2013 (also available in Arabic).

Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Middle East/North Africa Briefing N°35, 7 August 2013 (also available in Arabic).

Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition, Middle East Report N°146, 17 October 2013 (also available in Arabic).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

North Africa

Tunisia: Combatting Impunity, Restoring Security, Middle East/North Africa Report N°123, 9 May 2012 (only available in French).

Tunisia: Confronting Social and Economic Challenges, Middle East/North Africa Report N°124, 6 June 2012 (only available in French).

Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts, Middle East/North Africa Report N°130, 14 September 2012 (also available in Arabic).

Tunisia: Violence and the Salafi Challenge, Middle East/North Africa Report N°137, 13 February 2013 (also available in French and Arabic).

Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya, Middle East/North Africa Report N°140, 17 April 2013 (also available in Arabic).

Tunisia's Borders: Jihadism and Contraband, Middle East/North Africa Report N°148, 28 November 2013 (also available in Arabic and French).

The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

Libya: Getting Geneva Right, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015. (also available in Arabic).

Iraq/Iran/Gulf

In Heavy Waters: Iran's Nuclear Program, the Risk of War and Lessons from Turkey, Middle East Report N°116, 23 February 2012 (also available in Arabic and Turkish).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan, Middle East Report N°118, 12 March 2012 (also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: The High-Stakes Hydrocarbons Gambit, Middle East Report N°120, 19 April 2012 (also available in Arabic).

The P5+1, Iran and the Perils of Nuclear Brinkmanship, Middle East Briefing N°34, 15 June 2012 (also available in Arabic).

Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition, Middle East Report N°125, 3 July 2012 (also available in Arabic).

Déjà Vu All Over Again: Iraq's Escalating Political Crisis, Middle East Report N°126, 30 July 2012 (also available in Arabic).

Iraq's Secular Opposition: The Rise and Decline of Al-Iraqiya, Middle East Report N°127, 31 July 2012 (also available in Arabic).

Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions, Middle East Report N°138, 25 February 2013 (also available in Farsi).

Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?, Middle East Report N°139, 4 April 2013 (also available in Arabic).

Great Expectations: Iran's New President and the Nuclear Talks, Middle East Briefing N°36, 13 August 2013 (also available in Farsi).

Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Middle East Report N°144, 14 August 2013 (also available in Arabic).

Yemen's Southern Question: Avoiding a Breakdown, Middle East Report N°145, 25 September 2013 (also available in Arabic).

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

The Huthis: From Saada to Sanaa, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

Iran and the P5+1: Getting to "Yes", Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

PRESIDENT & CEO

Jean-Marie Guéhenno
Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

CO-CHAIRS

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

Ghassan Salamé
Dean, Paris School of International Affairs, Sciences Po

VICE-CHAIR

Ayo Obe
Legal Practitioner, Columnist and TV Presenter, Nigeria

OTHER TRUSTEES

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC

Nahum Barnea
Political Columnist, Israel

Samuel Berger
Chair, Albright Stonebridge Group LLC; Former U.S. National Security Adviser

Carl Bildt
Former Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and Vice-President of the Senate; Former European Commissioner for Humanitarian Aid

Micheline Calmy-Rey
Former President of the Swiss Confederation and Foreign Affairs Minister

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary-General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel
Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University, U.S.

Mark Eyskens
Former Prime Minister of Belgium

Lykke Friis
Prorector For Education at the University of Copenhagen. Former Climate & Energy Minister and Minister of Gender Equality of Denmark

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Financial Corporation

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger
Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Asma Jahangir
Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Yoriko Kawaguchi
Former Minister for Foreign Affairs, Japan

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Sankie Mthembi-Mahanyele
Chairperson of Central Energy Fund, Ltd.; Former Deputy Secretary General of the African National Congress (ANC)

Lalit Mansingh
Former Foreign Secretary of India, Ambassador to the U.S. and High Commissioner to the UK

Thomas R Pickering
Former U.S. Undersecretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Karim Raslan
Founder & CEO of the KRA Group

Olympia Snowe
Former U.S. Senator and member of the House of Representatives

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Javier Solana
President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland. Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre
Leader of Norwegian Labour Party; Former Foreign Minister

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; Former Dean of School of International Studies, Peking University

Wu Jianmin
Executive Vice Chairman, China Institute for Innovation and Development Strategy; Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; Former Ambassador of China to the UN (Geneva) and France

Lionel Zinsou
Chairman and CEO, PAI Partners

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE
BP
Investec Asset Management
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL
Anonymous (5)
Scott Bessent
David Brown& Erika Franke
Stephen & Jennifer Dattels
Andrew Groves
Frank Holmes
Reynold Levy
Pierre Mirabaud
Ford Nicholson & Lisa Wolverton
Maureen White

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE
APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BG Group plc
Chevron
Equinox Partners
HSBC Holdings plc
Lockwood Financial Ltd
MasterCard
Shell
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL
Anonymous
Stanley Bergman & Edward Bergman
Elizabeth Bohart
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Joseph Edelman
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
Rita E. Hauser
Geoffrey Hsu
George Kellner
Faisel Khan
David Levy
Leslie Lishon
Harriet Mouchly-Weiss
Ana Luisa Ponti & Geoffrey R. Hoguet
Kerry Propper
Michael L. Riordan
Nina K. Solarz
Horst Sporer
VIVA Trust

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Malcolm Fraser
Carla Hills
Swanee Hunt
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung MulyaLubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Shimon Peres
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Cyril Ramaphosa
Fidel V. Ramos